



جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم التجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية

العنوان:

أثر تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم
دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

تحت إشراف الدكتور: أويابة صالح

من إعداد الطالبة: عمير فاطيمة الزهرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/09

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة غرداية	أ.د/ تيماموي عبد المجيد
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	د/أويابة صالح
مناقشا	جامعة غرداية	أ/الشرع العالية

السنة الجامعية 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي الى والدي الكريمن الدين دعماني بالدعاء حبا واخلصا

الى زوجي الغالي الذي وقف معي

الى بناني الغاليات سلسبيل واياة والاء الى ابني الغالي عبد الله

الى اختي الغالية التي كانت واقفة الى جنبي واولادها ابراهيم ومحمد عبد الباسط

الى كل اخوتي وكل عائلة عمير ومعطا الله

الى كل من سلك درب العلم من الباحثين والطلاب

كلمة الشكر

الحمد لله والشكر لله على توفيقه التام لإتمام هذا البحث

اتوجه بالشكر الجزيل لدكتور المشرف اويابة صالح الذي أشرف على هذه

الدراسة والذي لم يخل علينا بالتوجيهات والتوصيات

كما اتوجه بالشكر الجزيل لدكتورة لويذة بهار حفصها الله ورعاها التي كانت لي

سند في الدراسة

والى كل الأساتذة الكلية الدين لم يخلوا علينا باي شيء

والى اعضاء اللجنة المناقشة لبحتي الدكتور تيماي عبد المجيد والدكتورة شرع

العالية حفصهما الله ورعاهم

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كل من أسعار الصرف وأسعار الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر للفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2020، باستعمال تقنية حديثة التي تم عرضها من قبل Pesaran وآخرون سنة 2001 والمتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، كما تم استخدام منهجية الحدود وكذا اختبار سببية Toda-Yamamoto، لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قصيرة وطويلة المدى بين كل من أسعار الصرف، أسعار الفائدة، العرض النقدي ومعدلات التضخم، كما أظهرت نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto وجود علاقة سببية ثنائية طويلة المدى بين العرض النقدي ومعدلات التضخم في حين لا توجد علاقة سببية بين باقي المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، أسعار الفائدة، التضخم، نموذج ARDL، سببية Toda-Yamamoto.

Abstract:

This study aimed to highlight both the exchange rates and interest rates on inflation rates in Algeria for the period from 1995 to 2020, using a modern technique that was presented by Pesaran et al. limits and the Toda-Yamamoto causality test, to test the study's hypotheses.

The study concluded that there is a short and long-term relationship between exchange rates, interest rates, money supply and inflation rates, and the results of the Toda-Yamamoto causal test showed the existence of a long-term bilateral causal relationship between money supply and inflation rates, while there is no causal relationship between the rest of the variables.

Keywords: exchange rates, interest rates, inflation, ARDL model, Toda-Yamamoto causality.

الفهرس

الفهرس

	الإهداء
	الشكر
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-و	المقدمة العامة
الفصل الأول: أثر أسعار الفائدة وأسعار الصرف على التضخم -دراسة نظرية -	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
03	المطلب الأول: سعر الصرف
03	أولاً: ماهية سعر الصرف
07	ثانياً: سوق سعر الصرف
07	المطلب الثاني: سعر الفائدة
07	أولاً: مفهوم سعر الفائدة
08	ثانياً: أشكال سعر الفائدة
08	ثالثاً: نظريات سعر الفائدة
10	المطلب الثالث: التضخم
10	أولاً: ماهية التضخم
15	ثانياً: سياسات علاج التضخم
16	المطلب الرابع: العلاقة بين متغيرات الدراسة
16	أولاً: العلاقة بين سعر الصرف والتضخم
18	ثانياً: العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم
19	المبحث الثاني: الإطار المرجعي لمتغيرات الدراسة

19	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
21	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
23	المطلب الثالث: المقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
28	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)	
30	تمهيد
31	المبحث الأول: واقع وتطور كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم في الجزائر
31	المطلب الأول: سعر الصرف في الجزائر
31	أولا: تطور نظام صرف الدينار الجزائري:
33	ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية في مجال الصرف
38	ثالثا: مراحل الرقابة على سعر الصرف في الجزائر
40	المطلب الثاني: مراحل تطور سعر الفائدة في الجزائر
40	أولا: مرحلة ثبات أسعار الفائدة:
43	ثانيا: مرحلة التحرير التدريجي لسعر الفائدة (1986-1989)
43	ثالثا: مرحلة سيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة (1990- إلى يومنا)
44	المطلب الثالث التضخم
44	أولا: أسباب التضخم في الجزائر
46	ثانيا: الإجراءات والتدابير المنتهجة للحد من التضخم
48	المطلب الرابع: تطور كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم في الجزائر
50	المبحث الثاني: نموذج قياسية لأثر سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)
50	المطلب الأول: الطريقة والأدوات
50	أولا: الطريقة المستخدمة
51	ثانيا: منهجية القياس
56	المطلب الثاني: استخدام الأساليب الكمية لتحديد العلاقة بين متغيرات محل الدراسة في

	الجزائر خلال الفترة 1995-2020
56	أولاً: تقدير نموذج Ardl
63	ثانياً: اختبار التطبيقي لسببية تودا ياماموتو Toda-Yamamoto:
66	المطلب الثالث: نتائج تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية
69	خلاصة الفصل
71	الخاتمة
75	المصادر والمراجع
82	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

البيانية

قائمة الجداول والأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية	(01-1)
25	المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية	(02-1)
57	نتائج اختبار فليبس بيرون Phillips-Perron	(01-2)
58	تحديد فترة الإبطاء المثلى	(02-2)
59	نتائج تقدير نموذج ARDL	(03-2)
59	نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)	(04-2)
60	نتائج اختبارات الارتباط الذاتي	(05-2)
60	نتائج اختبارات عدم تجانس التباين	(06-2)
62	اختبار (Ramsey RESET: Regression Error Specification Test)	(07-2)
63	تقدير نموذج تصحيح الخطأ	(08-2)
64	تحديد فترة الإبطاء لنموذج VAR	(09-2)
65	نتائج اختبار سببية Toda- Yamamoto	(10-2)
66	تقدير العلاقة القصيرة والطويلة المدى	(11-2)

ثانيا: قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
48	تطور كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم في الجزائر	(01-2)
58	تحديد فترة الإبطاء المثلى	(02-2)
62	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM)	(03-2)

مقدمة عامة

المقدمة

إن ظاهرة التضخم النقدي من بين الظواهر التي تشكل مجالا واسعا ومستمر للدراسات والنقاش، باعتباره من المشكلات الأساسية التي تعمل على عرقلة التنمية لمعظم الدول ومجتمعاتها خاص، كما يعتبر انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل السلطات، حيث أن وجوده وعدم القدرة على التحكم فيه يعني فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق احد أهم أهدافها الرئيسية من بينها الحفاظ على مستوى العام للأسعار، وأن التضخم ظاهرة أزلية ومستمرة، فقد عرفتها الأنظمة الاقتصادية كافة في مختلف العصور، ولم تفرق بين دولة متقدمة وأخرى نامية، لذا كانت موضوع اهتمام رجال السياسة والاقتصاد على السواء، نظرا لآثارها السلبية التي تخلفها على مختلف الأصعدة في كافة الدول، مثل الحد من الادخار وعدم تحفيز الاستثمار، ومن ثم تخفيض معدلات النمو الاقتصادي إضافة إلى ذلك التوزيع غير العادل للثروات، ما دفع السلطات النقدية في الدول كافة إلى البحث عن حلول تكون مزيجا من السياسات الاقتصادية-نقدية ومالية - الرامية إلى التخفيض من حدة التضخم.

إن رفع قيمة العملة المحلية لتحسين القدرة الشرائية للمواطن يعتبر من الأهداف الأساسية للحكومات فتقوم بتبني عدة سياسات لرفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية، وذلك من خلال التحكم في سعر الفائدة باستعمال أدوات لها تأثير مباشر على الاستثمار ومنه على معدل التضخم والذي له علاقة إيجابية على سعر الصرف.

والجزائر من الدول النامية التي عانت من ظاهرة التضخم ولا زالت تعاني باختلاف أسبابها الداخلية والخارجية، خاصة وان اقتصادها الريعي بحت يجعلها تعتمد في صادراتها على المحروقات مما يجعل اقتصادها غير مستقر، وتتأثر ظاهرة بأسعار الصرف العالمية ويجعلها رهينة لها، خاصة وان وارداتها بعملة غير عملة صادراتها. فهذه الاختلالات الهيكلية المتجذرة في الاقتصاد الجزائري على المستويين الداخلي و الخارجي يجعل السلطة النقدية تقوم بالتمويل من مصادر غير حقيقية وبالتالي مما يتأثر على معدلات التضخم ويزيد في حدته.

الإشكالية:

عانت الحكومة الجزائرية من مشاكل اقتصادية كثيرة ومن بينها مشكلة التضخم حيث أصبح من أكبر المشاكل خاصة بعد تفشي فيروس كورونا، لذلك أصبح من الضروري معرفة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعمل على الحد من هذه الظاهرة من بينها أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

وفي هذا السياق تدرج إشكالية هذه الدراسة، والتي تتمحور في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير أسعار الصرف والفائدة على التضخم في الجزائر، وهل توجد علاقة سببية طويلة المدى بين كل من أسعار الصرف، أسعار الفائدة والتضخم؟

تساؤلات الفرعية:

- ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن طرحها في ما يلي:
- ما طبيعة العلاقة بين كل من أسعار الصرف، أسعار الفائدة والتضخم في الجزائر؟
 - هل تأثير أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في المدى القصير والطويل؟
 - هل العلاقة السببية بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم أحادية الاتجاه أم ثنائية الاتجاه؟

فرضية الرئيسية:

- على ضوء ما تقدم ومن أجل تحقيق أهداف البحث يمكن صياغة الفرضية الرئيسية في مايلي:
- تؤثر كل من أسعار الصرف وأسعار الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر، ووجود علاقة سببية طويلة المدى بين أسعار الصرف، أسعار الفائدة والتضخم؟

الفرضيات الجزئية:

- هناك علاقة طردية بين كل من أسعار الصرف وأسعار الفائدة والتضخم في الجزائر؛
- يوجد تأثير أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في المدى القصير والطويل؛
- هناك علاقة سببية ثنائية بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم.

أسباب اختيار الموضوع:

- تتمثل أهم الأسباب ودوافع اختيار الموضوع في ما يلي:
- الاهتمام الشخصي بالموضوع المتعلقة بالجانب المالي؛
 - إمكانية البحث في هذا الموضوع نظرا لتوفر المادة العلمية؛
 - اهتمام بتغيرات معدلات التضخم في الجزائر وكيفية الحد منه عن طريق أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

أهداف البحث

تتمثل أهداف الدراسة في:

- التعرف على المفاهيم العامة كل من أسعار الصرف، أسعار الفائدة والتضخم وأهم النظريات المفسرة لهذه المتغيرات؛
- الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة التي لها علاقة بالسعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم؛
- محاولة نمذجة العلاقة بين كل من أسعار الصرف وأسعار الفائدة التي تؤثر على معدلات التضخم في الجزائر؛
- الكشف عن اتجاه وطبيعة العلاقة بين معدلات التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1995-2020).

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة بأن الجزائر مرت بمراحل اقتصادية مختلفة ومتباينة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، خاصة فترة الأخيرة منذ 2000، والتي تسنى لها الحصول على وفرة مالية كبيرة والتي تزامنت مع طفرة النفطية، من ما سمح للدولة وضع برامج تنموية متباينة عكست أهداف الدولة وتوجهاتها السياسية. فدراسة أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر يعكس خصوصية السياسة النقدية للدولة ومدى فعالية وكفاية هذه السياسة على التنمية الاقتصادية.

حدود الدراسة:

- حدود الموضوعية: تم اقتصار في هذا البحث على تأثير أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم
- الحدود الزمنية: الفترة (1995-2020).
- الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر.

المنهج وأدوات الدراسة:

لمعالجة الموضوع الدراسة يتطلب هذا استخدام بعض المناهج التي تتوافق مع كل محور من محاور الموضوع وهي:

- المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي: حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بكل من أسعار الرف، أسعار الفائدة والتضخم، أما المنهج الاستقرائي فتم على أساسه تحليل واستقراء الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة.
- المنهج التاريخي: ومن خلال عرض واقع وتطور كل من أسعار الصرف، أسعار الفائدة والتضخم في الجزائر.
- المنهج القياسي: من خلال استخدام المؤشرات الكمية والأدوات الإحصائية كالسلاسل الزمنية، بإتباع أساليب كمية حديثة باستعمال برنامج التحليل الإحصائي EViews12 وطريقة الانحدار الذاتي للفحوات الزمنية الموزعة ARDL وكذا اختبار سببية Toda-Yamamoto.

صعوبات البحث:

- صعوبة في الدراسة التطبيقية الخاصة بالبيانات المتعلقة بأسعار الفائدة الخاصة بفترة الدراسة؛
- صعوبة في الدراسة القياسية.

تقسيمات البحث:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة يتبعها فصل نظري وفصل تطبيقي ثم الخاتمة تتضمن نتائج الدراسة والتوصيات وآفاق البحث، حيث خصص في الفصل الأول الجزء النظري ودراسات السابقة، أما في الفصل الثاني خصص فيه واقع وتطور كل من أسعار الصرف، أسعار الفائدة والتضخم في الجزائر والدراسة التطبيقية.

الفصل الأول: أثر أسعار الفائدة وأسعار الصرف على التضخم -دراسة نظرية حيث تم التطرق في المبحث

الأول إلى المفاهيم العامة لكل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم، في ما يخص أسعار الصرف تم عرض مفهوم أسعار الصرف، أنواعه، ووظائفه وأهم النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى سوق الصرف. أما بالنسبة لأسعار الفائدة تم تطرق فيه إلى مفهوم وأنواعه وأهم النظريات المفسرة له. أما التضخم فتم تطرق فيه مفهومه، أنواعه، الآثار الاقتصادية والاجتماعية التضخم، أسبابه، وأهم النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى استعراض مختلف وسائل مكافحة هذه الظاهرة فضلا عن السياسات المتبعة في هذا المجال. بالإضافة إلى العلاقة بين كل من أسعار الصرف، أسعار الفائدة والتضخم. وتم تناول في المبحث الثاني إلى الدراسات السابقة العربية والأجنبية المشابهة لدراسة الحالية مع إجراء مقارنة بينهما.

الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020) حيث خصص لتبيان أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر، تم تطرق في المبحث الأول إلى واقع وتطور كل من أسعار الصرف، أسعار الفائدة والتضخم في الجزائر. أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى توصيف النموذج والأساليب القياسية التي تم استخدامها في الدراسة.

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للدراسة والتي تتضمن نتائج والتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

أثر أسعار الفائدة وأسعار الصرف على التضخم -

دراسة نظرية -

تمهيد:

تعد ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات دول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، كما يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعكس قوة الأداء الاقتصادي لأي بلد. وتتأثر هذه الظاهرة بعوامل اقتصادية والسياسة منها، ومن بين هذه العوامل الاقتصادية سعر الصرف وسعر الفائدة، ونظرا لسلبيات التي تحدثها هذه الظاهرة تم وضع مجموعة من الأساليب والحلول من قبل السلطات أو الحكومات لمعالجتها أو الحد من تفاقمها على الأقل.

وبناء على ما سبق يتم التطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم لكل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم، ثم العلاقة بين متغيرات الدراسة، وعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع.

وتم تقسيم هذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: أثر أسعار الفائدة وأسعار الصرف على التضخم -دراسة نظرية؛

المبحث الثاني: الإطار المرجعي لمتغيرات الدراسة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

تتأثر معدلات التضخم بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن بين هذه المتغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة. حيث يتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم، والعلاقة بين متغيرات الدراسة.

تأسيساً لما سبق وقصد الإمام بركائز كل من سعر الصرف وسعر الفائدة وعلاقتها بالتضخم.

المطلب الأول: سعر الصرف

تعد أسعار الصرف من أهم المتغيرات النقدية الاقتصادية الكلية التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وقدرة الاقتصاد التنافسية، كما تعد أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم سواء سوق السلع أو سوق الإنتاجية.

أولاً: ماهية سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم العناصر الرئيسية في الاقتصاد الدولي والاقتصاد المالي، وتسعى دول العالم لحماية اقتصادها من تقلبات أسعار الصرف والمحافظة على استقراره. ويتم التطرق في هذا العنصر إلى مفاهيم عامة حول سعر الصرف وأهم نظرياته.

1- مفهوم سعر الصرف

إن التعامل بين الدول المختلفة ذات العملات المختلفة يدخل عنصراً اقتصادياً جديداً هو سعر الصرف¹، ويعرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى، أو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمناً لها.² ويعرف أيضاً بأنه نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية خلال فترة زمنية معينة.³ لكل بلد عملتها الخاصة بها التي تتخذ أساساً للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع⁴، فمثال يتم التعبير عن سعر صرف الدينار الجزائري إزاء الدولار بسعر الصرف $100 = \$1$ دج، والحاجة للصرف تقتضيها معاملات تتصل بالعالم الخارجي،

¹ شكري ماهر كنج، عوض مروان، المالية الدولية -العملات الأجنبية والمشترقات المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، ص 205.

² مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2006، ص 192.

³ محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 17.

⁴ اسماعيل عبد الرحمن، حريري محمد موسى عرفيات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان -الأردن، 1999، ص 278.

والطلب على النقد الأجنبي هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فالطلب الجزائري على السلع الأمريكية هو طلب على الدولار الأمريكي، وفي نفس الوقت عرض للدينار الجزائري.¹
 ويعرف سعر الصرف على أنه سعر إحدى العملات معبراً عنه بعملة أخرى أو مجموعة من العملات.² ويمكن التعبير عنه بإحدى الطريقتين، إما بعدد الوحدات من العملة الوطنية لكل وحدة من العملة الأجنبية أو العكس.³ ويعرف أيضاً على أنه: "عملية تداول أموال الدول المختلفة".⁴

2- أنواع سعر الصرف

- **سعر الصرف الاسمي:** يعرف سعر الصرف على أنه سعر العملة الأجنبية من حيث عدد العملات المحلية، هذا يعني سعر الصرف الاسمي الحالي. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي وموازي.⁵
 - **سعر الصرف الحقيقي:** هو سعر الصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار في البلدين، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو P وفي البلد الأجنبي P* وكان E هو سعر الصرف الاسمي ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:

$$\varepsilon = EP^*/P$$

حيث يعكس ε الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

- **سعر الصرف التوازني:** هو سعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.⁶

3- وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بعدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها:

¹ أويابة صالح، خليل عبد الرزاق، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2016، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة عمار تليجي بالأغواط، الجزائر، 2018، ص 201.

² Adam Hamilton, Understanding Exchange Rates and Why They Are Important, RESERVE BANK OF AUSTRALIA, BULLE TIN-DECEMBER 2018, p 02. <https://www.rba.gov.au/publications/bulletin/2018/dec/pdf/understanding-exchange-rates-and-why-they-are-important.pdf>

³ هشام عيسى، وآخرون، الاقتصاد الدولي، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 2013، 236.

⁴ Thomas A. Pugel, **international economics**, sixteenth edition, McGraw-Hill Education, U.S.A, 2016 p 390. <https://www.academia.edu/33824321/economics>

⁵ ZAKARIA BELAIDI, **The Effect of Dinar Exchange Rate Fluctuations on the Balance of Payments in Algeria Quantitative study (1992 - 2018)**, Revue des sciences humaines, Vol 08, Number 01, l'université Oum El Bouaghi, 2021, p 1442.

⁶ لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت- لبنان، 2010، 120-121.

- وظيفة قياسية: يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية، ويمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.¹
- وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعاره أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيراد معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان.²
- وظيفة توزيعية: وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.³

4- نظريات تحديد سعر الصرف

- توجد العديد من النظريات والنماذج التي تحدد سعر الصرف، ومن أهم هذه النظريات مايلي:
- نظرية تعادل القدرة الشرائية: تم وضع هذه النظرية من قبل الاقتصادي السويدي "Justof Cassel" سنة 1916⁴، لبيان العوامل التي تحدد سعر الصرف بين العملات الورقية المختلفة⁵. وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة في داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في خارجه، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي، وبين كاسل جوستاف أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحب للتضخم.⁶
 - نظرية الأرصدة: بناءً على هذه النظرية فإن قيمة سعر الصرف تتحدد على أساس وضع ميزان المدفوعات، فالدولة التي يكون لديها فائض فإن قيمة عملتها ترتفع، أما الدولة التي لديها عجز في ميزان مدفوعاتها فإن قيمة عملتها تنخفض.⁷

¹ برقوق جمال الدين، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن -عمان، 2016، ص 105.

² عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 149-150.

³ بن الزاوي عبد الرزاق، سعر الصرف الحقيقي التوازني، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 18.

⁴ شيقري نوري موسى، وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص 176.

⁵ مايح شبيب الشميري، حسن كرم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة والنشر، 2015، ص 276.

⁶ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 186-187.

⁷ عباس علي، إدارة الأعمال الدولية -المدخل العام-، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان -الأردن، 2009، ص 116.

- **نظرية الإنتاجية:** تؤدي زيادة إنتاجية القطاعات المختلفة في أي دولة إلى زيادة حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل قصد الاستثمار، ومنه زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تحسین سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية والعكس صحيح.¹
- **نظرية تعادل أسعار الفائدة:** يرى أصحابها أن زيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي زيادة طلب الأجانب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها الخارجية (ارتفاع قيمة سعر الصرف)، وعكس صحيح في حالة الانخفاض، وتستخدم أسعار الخصم لعلاج اختلال ميزان المدفوعات.²
- **نظرية كمية النقود:** تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، فتزداد الواردات وتقل الصادرات، لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وبالتالي زيادة الطلب على العملات الأجنبية لتسديد قيمة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية لتسديد الصادرات، ويؤدي انخفاض قيمة سعر الصرف إلى خروج الذهب وهذا في حالة نظام الذهب، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.³
- **نموذج فقاعات المضاربة العقلانية:** تعطي هذه النظرية دوراً مركزياً للتوقعات، حيث أنه عند وجود انحرافات بين القيم الأساسية لسعر الصرف والمحددة نظرياً وسعر الصرف الذي يتكون في السوق فيؤدي إلى تغير اتجاه سعر الصرف عن مساره الأساسي، ويقترن اسم الفقاعة بالمضاربة لتكون الفقاعات في السوق فتكبر وتتضخم لتنفجر بعنف في أي وقت محدثة أزمة عملة، وتحدث فقاعات المضاربة عندما يبتعد سعر ما (سعر الصرف مثلاً) في وقت معين عن قيمته الأصلية المحددة، فإذا توقع أغلب المتعاملين ارتفاع العملة مع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الاقتصادية الأخرى فسيبتج عنه زيادة الطلب على هذه العملة، وبالتالي ارتفاع في سعر الصرف ويبتعد عن قيمته الاقتصادية الأساسية والحقيقية، وقد بين كل من Blanchard و Watson أن وجود فقاعات المضاربة يتماشى مع عقلانية المتعاملين، غير أنه في المرحلة التي تتقلب فيها الإشاعات وتحدث بعنف تتراجع هذه التوقعات لتنفجر الفقاعة.⁴

¹ سيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان، 2013، ص 47.

² فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2001، ص 228.

³ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2007، ص 352.

⁴ أويابة صالح، آثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم دراسة حالة دول المغرب العربي 1970-2018، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي بالأغواط، الجزائر، 2019، ص 36.

ثانيا: سوق سعر الصرف

يعرف سوق الصرف بأنه مكان الذي تلتقي فيه العروض والطلبات على العملات الأجنبية، وهذا المكان غير محدد فهو عبارة عن شبكة تربط بين وكلاء الصرف في البنوك والمؤسسات المالية¹. وتنقسم أسواق سعر الصرف إلى:

2

- **سوق الصرف الحاضرة:** وهي الأسواق التي يتم فيها بيع وشراء العملة الأجنبية طبقا للسعر الحالي وإتمام عملية التسليم والتسلم للعملة الأجنبية طبقا للسعر الحاليين وإتمام عملية التسليم والتسلم للعملة الأجنبية في الوقت نفسه.

- **سوق الصرف الآجلة:** هي السوق التي يتم فيها الاتفاق على بيع عملة الأجنبية اليوم وفقا للسعر الآجل والتسليم في وقت لاحق، حيث تخضع عملية شراء وبيع العملات الأجنبية في سوق الصرف الآجلة إذا تم الاتفاق على تسديد الأموال بعد أكثر من يومين في تاريخ لاحق، ولهذا يمكن اعتبار سوق الصرف الآجل على أنه اتفاق على مبادلة عملة ما بأخرى في المستقبل، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملة المتبادلة في وقت إجراء العقد وعادة ما يتضمن السوق مجموعة من الآجال (30 يوم، 90 يوم، 18 شهر، 5 سنوات).

المطلب الثاني: سعر الفائدة

يعتبر سعر الفائدة من أهم المتغيرات النقدية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، وفي مايلي يتم التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الفائدة والنظريات المفسر لها.

أولا: مفهوم سعر الفائدة

يعبر سعر الفائدة عن مقدار العائد أو النسبة التي يحصل عليها صاحب رأس المال مقابل إيداع مبلغ معين في البنوك، كما تمثل مقدار العائد أو النسبة التي يدفعها للبنك مقابل اقتراضه معين من المال.³

¹ مرغيث عبد الحميد، النقود والتمويل الدولي، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2019، ص 34.

² السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011، ص 122.

³ لكصاصي مرعمة، قرقب مارك، العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1995-2019، مجلة الدراسات المالية المحاسبية، المجلد 12، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر، 2021، ص 38.

ويعرف بأنه نسبة تحصل عليها المصارف أو المؤسسات المالية عند تقديم القروض، كما يعد نسبة تدفع للأشخاص عند الاحتفاظ بأموالهم في الحسابات المصرفية.¹

كما يعرف على أنه الثمن الذي يدفعه المقترض مقابل تخلي المقرض عن النقود (أي منفعة النقود) خلال فترة زمنية معينة.²

ثانيا: أشكال سعر الفائدة

لسعر الفائدة عدة أنواع من بينها:³

- **سعر الفائدة على الودائع (دائن):** هو السعر الذي تدفعه البنوك التجارية أو البنوك المماثلة على الودائع تحت طلب، أو ودائع لأجل، والودائع الادخارية.
- **سعر فائدة الإقراض (المدين):** هو السعر الذي تتقاضاه البنوك على القروض المقدمة للعملاء.
- **سعر فائدة الحقيقي:** هو السعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي.

ثالثا: نظريات سعر الفائدة

تعدد النظريات التي تناولت موضوع سعر الفائدة، ومن بين هذه النظريات مايلي:

1-3 النظرية الكلاسيكية

عند التقليديين تكون سعر الفائدة ثمنا لعرض رأس المال، ومن ثم تتحدد كأى ثمن بتفاعل قوى العرض والطلب، أي عرض رأس المال أو الادخار والطلب عللا رأس المال أو الاستثمار، ويتكفل سعر الفائدة تلقائيا بتحقيق التوازن بين عرض وطلب رأس المال. ويتحدد سعر الفائدة تبعا للتغيرات الحاصلة في كل من الادخار والاستثمار، إذا ينخفض سعر الفائدة عند زيادة الادخار على الاستثمار، ومن ثم يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة حجم الاستثمار، وتستمر هذه الزيادة حتى يتساوي الادخار مع الاستثمار تلقائيا.⁴

¹ بن يوسف خلف الله، وآخرون، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين النمو الاقتصادي وسعر الفائدة الحقيقي في ظل سياسة التحرير المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2015، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 05، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر، 2021، ص 4.

² دويدار محمد، الفولى أسامة، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، 365.

³ برنة عبد العزيز، شرابي محمد الأمين، تغيرات سعر الفائدة وأثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 10، العدد 01، جامعة طاهري محمد-بشار، الجزائر، 2021، ص 116-117.

⁴ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 146.

3-2 النظرية الكينزية

حسب كينز معدل الفائدة دالة التفضيل النقدي، فكلما ازداد التفضيل النقدي كلما ارتفع مشن التخلي عن السيولة (ارتفاع معدل الفائدة)، وكلما قل التفضيل النقدي لدى الأفراد كلما انخفض معدل الفائدة (إذا بقيت الكميات النقدية على حالها)، وعليه فارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة هو خري مقياس لدرجة التفضيل النقدي لدى الأفراد، وتمثل السيولة النقدية لدى الأفراد جانب الطلب، بينما الكميات النقدية جانب العرض. ويتحدد معدل الفائدة عرض و طلب السيولة النقدية، أي يتحدد يف سوق حر يف مستوى يتوازن عنده الطلب على النقود مع عرضها، فان طلب النقود هو طلب الاحتفاظ بأرصدة من النقود الحاضرة، و مكونات طلب النقود يمكن تقسيمها إلى طلبين رئيسيين مها:

- طلب النقود كوسيط في التبادل (أرصدة نقدية عاملة)؛

- طلب النقود كمخزن للثروة (أرصدة نقدية عاطلة).

أما فيما يتعلق بعرض النقود، العرض الذي تحدده السلطات النقدية و التي تتمثل بالبنك المركزي، فهذا العرض يتحدد بعيدا عن تغيرات سعر الفائدة، كالإصدار الجديد أو كهيئة نقود ائتمانية أو غيرها من وسائل الدفع، ويترتب على ذلك أن عرض النقود في الاقتصاد يكون عديمي المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة.¹

3-3 النظرية الكينزية الحديثة

عرف باسم نموذج "هيكسن هانسن" كما تعرف اسم نظرية الكينزيون المحدثون في سعر الفائدة وهي عبارة عن نموذج يمزج بين نظرية الأرصدة المعدة للإقراض وبنى النظرية الكينزية في تحديد سعر الفائدة حيث تقوم هذه النظرية بجمع كل من الادخار - الاستثمار - تفضيل السيولة وكمية النقود، وفق هانسن "Hansen" فإن حالة التوازن تتحقق عندما يكون مقدار حجم الأرصدة النقدية المتحفظ بها من طرف الأفراد يساوي كمية النقود المعروضة وعندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال تساوي سعر الفائدة وعندما يكون حجم المدخرات المعدة للإقراض مساويا استثمار وعند هذا المستوى يتم التوصل إلى سعر فائدة أمثل وامت التوصل إل هذه الفكرة من طرف مجلة لإل من أنصار "Keynes" أمثال (Lerner, Hicks, Hansen) والهدف الأسمى من هذه النظرية هو الجمع بني القطاع الحقيقي والقطاع النقدي (نظرية الأرصدة المعدة للإقراض ونظرية تفضيل السيولة) ولقد أسفرت هذه النظرية على جدولين:

- IS: يوضح التوازن بين المتغيرات في القطاع الحقيقي.

¹ بن عزة جليلة، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2006-2014، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، الجزائر، 2017، ص 180.

- LM: يوضح التوازن بين المتغيرات في القطاع النقدي.
- وعند سعر الفائدة الأمثل يتحقق:
- المدخرات الكلية = الاستثمارات الكلية.
- الطلب الكلي على النقود = العرض الكلي على النقود.
- القطاع النقدي والحقيقي يكونان في حالة توازن.¹

المطلب الثالث: التضخم

يعد التضخم من المؤشرات الاقتصادية التي تقيم مدى كفاءة الأداء الاقتصادي لأي بلد، كما يعد المشاكل الرئيسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في دول أنحاء العالم. ويتم التطرق في هذا العنصر إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتضخم وأساليب مكافحته.

أولاً: ماهية التضخم

يعتبر التضخم أحد المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع الدول العالم، وعلى الرغم من شيوع هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأنه تعريفه هناك من يعرفه حسب الأسباب وهناك من يعرفه بالنتائج... الخ، كما أن هناك جدلاً كبيراً حول تفسير أسبابه، والآثار الاجتماعية والاقتصادية. وفيما يلي سيتم تقديم بعض التعاريف عن التضخم، أنواعه، أسبابه، الآثار الاقتصادية والاجتماعية، أهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة.

1- تعريف التضخم

يعرف التضخم على أنه ارتفاع مستمر ومتواصل في المستوى العام للأسعار.²

كما يعرف على أنه الزيادة غير مرغوبة في المستوى العام للأسعار.³

2- أنواع التضخم

لقد تعددت أشكال وأوجه ظاهرة التضخم والتي يمكن التعرض إليها على النحو التالي:⁴

1-2 معيار مدى تحكم الدولة في جهاز الإثمان(الأسعار): يضم هذا المعيار ثلاث أنواع هي:

¹ عقي لخضر، أثر سعر الحقيقي على الادخار دراسة قياسية لحالة الجزائر 1994-2018، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة طاهري محمد -بشار، الجزائر، 2020، ص 68.

² محمدى فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص 199.

³ السيد عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي الكلي، النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 298.

⁴ بن عزة محمد، بوهنة كلثوم، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار و العلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية و العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، الجزائر، يومي 28/29 أكتوبر 2013، ص 4.

- التضخم الطليق(الظاهر): وهو ارتفاع مستمر في الأسعار والأجور والنفقات التي تتمتع بشيء من المرونة، نتيجة ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للسلع والخدمات.
- التضخم المكبوت(المقيد): تؤدي الرقابة الشديدة من قبل الدول على الأسعار وسياسة الإعانات إلى ظهور نوع من التضخم مستتر، يتميز بانخفاض في الأسعار.
- التضخم الكامن: ويقصد به زيادة الدخل بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك، و هذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة مثلا تحديد كمية السلع المقتناة لكل فرد.
- 2-2 معيار مصدر الضغط التضخمي: يضم هذا المعيار نوعين هما:
- التضخم بفعل زيادة الطلب الكلي: نتيجة الإفراط في كمية السلع والخدمات المطلوبة، وقصور الإنتاج عن تلبية.
- التضخم بفعل زيادة التكاليف: سببه حدوث زيادة في تكاليف الإنتاج ، وكذا ارتفاع أسعار المواد المستوردة (تضخم مستورد) ، هذا ما يرفع مستوى السعار.
- 2-3 معيار مدى حدة الضغط التضخمي يضم ثلاث أنواع كما يلي:
- التضخم الجامح: و هو أخطر الأنواع على الاقتصاد القومي، إذ ترتفع الأسعار بصورة مذهلة، فتتعدم الثقة في النقود و تؤدي إلى ارتفاع الأجور وزيادة تكاليف الإنتاج وخفض أرباح العمال. ويستمر هذا الارتفاع يوما بعد يوم وبشكل سريع حتى يبلغ مستوى الأسعار أرقام قياسية.
- التضخم الزاحف: يقصد به الارتفاع بمقدار 1%، 2%، 3% سنويا في المستوى العام للأسعار، فهذا التضخم ليس ناتجا عن زيادة الإصدار النقدي أو التوسع في الائتمان المصرفي وإنما ارتفاع الأسعار هي التي تزيد من التداول النقدي.

3- الآثار الاقتصادية والاجتماعية التضخم

ينتج عن التضخم العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، من أهمها مايلي:

3-1 أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني

يحدث هذا الأثر أكثر من صدق في المجتمع، فمن ناحية يتأثر أصحاب الدخول الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم بشكل ملموس وكبير من جراء الانخفاض في القوة الشرائية لدخولهم في حين يعود التضخم إلى حد ما بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم، ويكون ذلك أكثر وضوحا في حالة

تفاوت ارتفاع الأسعار بين السلع والخدمات المختلفة، فالذين ارتفعت أسعار سلعهم أكثر من غيرها سيستفيدون بشكل أكبر من أولئك الذين شهدت أسعار سلعهم ارتفاعاً عادياً أو معتدلاً، من ناحية أخرى يستفيد المقترضون (المدينون) بشكل أكبر من ارتفاع الأسعار، ويتضرر المقترضون (الدائنون) كثيراً من ذلك، فالمبلغ الذي حصلوا عليه اليوم عند حدوث تضخم متسارع يفقد نسبة كبيرة من قوته الشرائية في المستقبل أو عند سداده¹.

3-2 أثر التضخم على النشاط الاقتصادي

ويمكن تلخيصها في مايلي:²

- يؤدي ضعف القوة الشرائية للنقود إلى التقليل في الادخار؛
- يؤدي التضخم إلى دفع رؤوس الأموال للهجرة إلى الخارج حيث يتم تحويل رؤوس الأموال إلى عملات أجنبية لحماية لها؛
- يشجع التضخم على الاستهلاك حيث تفقد العملة قيمتها يفقد المستهلك ثقته بها فلا يحتفظ بها بل يفضل استبدالها بالسلع؛
- ظهور المضاربات في السوق السوداء؛
- تنخفض جودة بعض السلع بسبب سهولة تسويق السلع الرديئة في ظل ارتفاع الأسعار؛
- انتشار التشاؤم تجعل رجال الأعمال يقلعون عن المشاريع الإنتاجية المستقبلية مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وظهور البطالة وانتشار الفقر؛
- يزداد العرض من السلع الكمالية على حساب السلع الضرورية لأن الطبقات الغنية هي القادرة على الاستهلاك أكثر من أصحاب الدخل القليلة.

3-3 أثر التضخم على التجارة الخارجية: يؤدي التضخم وارتفاع أسعار السلع إلى عجز في ميزان التجارة

الخارجية، أي حجم الواردات يفوق حجم الصادرات.³

3-4 أثر التضخم على سعر الفائدة: يسبب التضخم الخسارة لأصحاب الديون أو المقرضين ولتفادي هذه

الخسارة ولتشجيعهم على تقديم أموالهم لمن هم بحاجة لرؤوس الأموال إلى المؤسسات المالية. يجب أن تأخذ آلية تحديد

¹ خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، 187.

² محمد طاقة، وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الأولى، إثناء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 304.

³ عبد الجبار الموسوي صفاء، طه مهدي محمود، التضخم والتنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015، ص 38.

سعر الفائدة بالاعتبار معدل التضخم المتوقع بهدف تعويض أصحاب الأموال عن خسارتهم وذلك من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة ويتم حسابها حسب المعادلة فيشر كما يلي:¹

$$R = I - F$$

RR: معدل الفائدة الحقيقي. I: معدل الفائدة الكلي. F: معدل التضخم.

4- أسباب التضخم

للتضخم ثلاثة أسباب أساسية وهي:

- التضخم من جانب الطلب: يحدث هذا النوع عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات.²
- التضخم من جانب العرض: يقف وراء ظاهرة التضخم يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة في الدول المتقدمة.³
- التضخم الهيكلي: السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد القومي، وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب والعرض الكلي، تلك التغيرات التي تكون نتيجة طبيعة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية.⁴

5- نظريات التضخم

اختلفت النظريات والمدارس الاقتصادية التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم، ومن بين هذه النظريات مايلي:

5-1 النظرية الكلاسيكية:

اعتقاد أصحاب نظرية كمية النقود بان أي زيادة في المعروض النقدي سيتم إنفاقه في شراء السلع والخدمات، وحيث أن قانون "ساي" من أن العرض يخلق طلبه، فإن الناتج يكون عند التوظيف الكامل مما يدفع بالأسعار إلى امتصاص كل الزيادة في عرض النقود. واعتمدت هذه النظرية في تفسير ظاهرة التضخم على النظرية الكمية للنقود، و التي تشير إلى أنه في حالة بقاء سرعة دوران النقود وحجم السلع والخدمات ثابت في المدى القصير، فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بذات النسبة. هذا يعني أيضا أنه وفقا لتوازن السوق عندما يتحقق التوازن في كل من سوق النقود وسوق السلع عند مستوى معين من الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الفائدة، فإن زيادة

¹ كراجه عبد الحليم، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الضفء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 138.

² خلفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفانس للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 132.

³ كاظم حاسم علي العيساوي، محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 122.

⁴ محمود حسين الوادي، كاظم حاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2007، ص 158.

العرض في سوق النقود يؤدي إلى زيادة الطلب في سوق السلع وبالتالي يرتفع مستوى الأسعار مادام السعر دالة لعرض النقود. ويعتمد حجم تأثير نمو عرض النقود على المستوى العام للأسعار على درجة استجابة الناتج الحقيقي لتطورات الطلب الكلي في الاقتصاد، فإذا لم يصاحب زيادة الطلب الكلي نتيجة لزيادة عرض النقود زيادة مماثلة في الناتج الحقيقي فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، بمعنى أن معدل التضخم يزداد مع زيادة الفجوة مابين نمو عرض النقود ونمو الناتج الحقيقي. ويرتبط معدل التضخم بنمو عرض النقود من خلال قناتين رئيسيتين هما: قناة سعر الفائدة وقناة السيولة، وان كانت النتائج واحدة.¹

5-2 النظرية الكينزية:

أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 عقم التحليل الكلاسيكي على تحليل وتفسير الأزمات وعجزه عن معالجتها، وظهرت النظرية الكينزية على يد الاقتصادي الشهير "John Maynard Keynes" وبرزت أفكاره في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد" سنة 1936 والتي أعادت الاعتبار إلى التحليل الكلي، وهذه النظرية تركز على الصلة بين كمية النقود ومعدل الفائدة ونفقات توظيف الأموال والاستخدام والأسعار مما يعتبر نهاية لمبدأ الحرية الاقتصادية، ونفياً لمقولة أن الرفاهية على المستوى الجزئي كفيلة بأن تحقق الرفاهية على المستوى الكلي. وتقوم هذه النظرية على أساس أهمية النقود والدور الذي تلعبه على مستوى النشاط الاقتصادي،² واعتمدت النظرية الكينزية على عدة افتراضات أهمها:³

- تفترض النظرية بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وأن الوضع الاقتصادي في حالة توازن تحت مستوى العمالة الكاملة، وذلك باعتبار أن العمالة الكاملة حالة استثنائية وليست عامة.
- إعطاء الأهمية للطلب المباشر على النقود، ودراسة علاقة الطلب على النقود بمستوى الإنفاق القومي، بما يمكن من تحديد العلاقة بين كلاً من مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي، وفي نفس الوقت يؤكد انخفاض الأهمية في بحث العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، على اعتبار إمكانية تحقيق زيادة في كمية النقود في الاقتصاد دون أن يصاحب ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك نتيجة لزيادة درجة تفضيل السيولة، وانخفاض سرعة دوران النقود.
- أن الدخل القومي يتحدد عند تعادل الادخار مع الاستثمار، كما أن سعر الفائدة يتحدد بناء على الطلب على السيولة وعرض النقود.
- ترى هذه النظرية ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في حالة الانكماش، وذلك بخلق عجز في الميزانية العامة، من خلال زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات الحكومية، كما ترى بضرورة خلق فائض في الميزانية في حالة

¹ شبيبي عبد الرحيم، محددات التضخم بالجزائر: دراسة تطبيقية، الملتقى الوطني الثاني حول: "التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، الجزائر، 2013، ص 4.

² أويابة صالح، مرجع سبق ذكره، ص 85.

³ أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 44.

التضخم، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات الحكومية وتركز هذه النظرية كما أسلفنا على أن المستوى العام للأسعار يتحدد بناء على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي.

3-5 النظرية المعاصرة للنقود

أعاد الاقتصادي المشهور صياغة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، في صورة جديدة، حيث ربط فيها بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات.¹ وتقوم هذه النظرية على ركيزتين أساسيتين:

- المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور حجم كمية النقود؛
- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود (V) أو مقلوبها (K) يعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها من دخولهم.

وافترض فريدمان أن النقود هي إحدى أشكال الاحتفاظ بالثروة، وبالتالي سيكون الطلب عليها متوقفا على موارد الفرد والعوائد الناتجة عن الأشكال البديلة للثروة، فإذا كان موارد الفرد الحقيقية تعتمد على دخله النقدي (Y) ومستوى الأسعار (P) والعوائد الناتجة عن الأشكال البديلة للثروة يمكن تمثيلها بمعدل الفائدة r غير أن قيم هذه العوائد تتناقص في فترات التضخم، لهذا لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار نسبة التضخم المتوقعة (Pe). وعليه يمكن أن نكتب بشكل عام دالة الطلب على النقود لفريدمان كمايلي:²

$$M = f(Y, P, r, Pe)$$

ثانيا: سياسات علاج التضخم

تقوم الحكومة بعلاج التضخم من خلال إتباع السياسات المالية والنقدية وأدواتها المختلفة، ويتم عرض هذه السياسات في مايلي:

- 1- السياسة المالية: من أهم أدوات السياسة المالية لمعالجة التضخم مايلي:³
- الرقابة الضريبية: في حالة قصور الإنفاق الخاص تقتضي هذه السياسة زيادة الإنفاق العام بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك، أما في حالة جموح الإنفاق

¹ أحمد رمضان نعمة الله، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 318.

² أويابة صالح، مرجع سبق ذكره، ص 94-95.

³ سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 42.

- الخاص يقتضي رفع المعدلات الضريبية التصاعدية على الدخل من أجل امتصاص جزء من القوة الشرائية، مما يدفع الأفراد يجمعون عن الإنفاق إلى الادخار، مما يخفض من حجم الطلب الكلي ويدفع الأسعار نحو الانخفاض ويحدث العكس في فترة الانكماش.
- **الرقابة على الدين:** حيث تلجأ الحكومة إلى عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، مما يؤدي إلى تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية.
- **الرقابة على الإنفاق العام:** في حالة التضخم تقوم الحكومة بتخفيض الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية للتأثير في الإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي والعكس صحيح.
- 2- **السياسة النقدية:** أن السياسة النقدية المستخدمة لمواجهة التضخم تقوم على تحقيق انكماش في العمل المصرفي في الاقتصاد من خلال الأدوات النقدية التالية:
- **سعر الفائدة:** في حالة التضخم يتدخل البنك المركزي ليحدث التوازن عن طريق سعر الفائدة، حيث يقوم برفع سعر الفائدة على القروض الاستهلاكية من أجل الحد منها وبالتالي القضاء على التضخم.
- **سعر الخصم:** ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك التجارية على الإقراض.¹
- **الاحتياطي الإلزامي القانوني:** عند حدوث التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي، وعندها تقل قدرة البنوك التجارية على منح القروض والتسهيلات الائتمانية، وبالتالي تخفيض حجم النقد المتاح بين أيدي الأفراد في الاقتصاد.
- **عمليات السوق المفتوحة:** في ظل وجود التضخم في الاقتصاد، فإن السلطة النقدية ستقوم ببيع السندات الحكومية وبمعدل عائد مرتفع نوعاً ما، الأمر الذي سيعمل على تقليص حجم النقود المعروضة في الاقتصاد وبالتالي ارتفاع القوة الشرائية للنقود وتخفيض حدة التضخم.²

المطلب الرابع: العلاقة بين متغيرات الدراسة

يتم التطرق في هذا المطلب إلى تبيان العلاقة بين كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم.

أولاً: العلاقة بين سعر الصرف والتضخم

¹ رشيدة حسيب، معدل التضخم في الجزائر بين النظري والواقع (2001-2015)، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016، ص 53-54.

² سامر عبد الهادي، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص 205-207.

يتم التطرق في هذا العنصر إلى العلاقة بين سعر الصرف والتضخم.

1- أثر تغيرات أسعار الصرف على الأسعار المحلية

إن أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية يحدث من خلال ثلاث مصادر هي:¹

- **القناة الأولى:** التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية لجوستاف كاسل، ووفقا لآرائه فإن سعر صرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل، وتعمل على الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله.
- **القناة الثانية:** التي تحدد علاقة سعر الصرف بالتضخم هي قناة تخفيض قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وهو يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير لا يزال محل خالف، وذلك لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد لآخر، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة.
- **القناة الثالثة:** فهي أثر تغيرات سعر الصرف على تغير الأجور النقدية التي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها، إن آثار تخفيض "قيمة العملة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي" على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على مدى استجابة الأجور الاسمية والأسعار لذلك التخفيض، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغير في الأجور الحقيقية، ومع ارتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار، ومع اقتصاد يميل للانفتاح سيكون أثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية وعلى مستوى الناتج قليلا، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف.

¹ بودالي سليمان، بشكير عابد، تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر للفترة 1990-2019، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة غرداية، الجزائر، 2021، ص 12-13.

ومنه يمكن القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة مستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وانخفاض كالم من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف الأجنبي للارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

2- أثر سعر الصرف على التضخم

يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع في الأسعار المحلية، مما يؤثر على ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة، وبالتالي يفقد بعض المكاسب التنافسية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، فعلى السلطات أن تحتوي الآثار التضخمية لانخفاض قيمة العملة المحلية، فانتشار التضخم يمكن أن يؤدي إلى إزالة جميع المكاسب الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، وبالنظر إلى أوضاع الدول النامية نجدها تتسم بعدم مرونة جهازها الإنتاجي وتطبيقها أو إتباعها لسياسات تجعلها تتخبط تحت وطأة الضغوط التضخمية كسياسة التمويل بالعجز، ويؤدي زيادة الطلب على صادرات الدول النامية إلى ارتفاع الأسعار دون زيادة الكمية المصدرة من السلع خاصة المواد الأولية، مما يؤدي إلى عكس أثر انخفاض قيمة العملة بالنسبة للأجانب، ومن ثم فإن تخفيض العملة لن يحسن من وضعية ميزان المدفوعات بل قد يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية مما يؤدي إلى تدهور مضاعف لقيمة العملة المحلية، مما يزيد الضغوط التضخمية ويمكن أن تفقد النقود وظيفتها كمخزون للقيمة.¹

ثانيا: العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم

من أهم النظريات التي درست أثر سعر الفائدة على التضخم نجد النظرية التقليدية التي تعتبر المدخل الرئيسي لهذا الأثر، حيث يقيم هذه النظرية أثر سعر الفائدة على الادخار كمدخل للحد من التضخم إذ تلجأ السلطات النقدية إلى رفع سعر الفائدة مستندة في ذلك إلى الأثر الموجب لسعر الفائدة على الادخار، على اعتبار أن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي امتصاص جزء من المعروض النقدي الفائض في الاقتصاد مما يجد من التضخم باعتباره ظاهرة نقدية بحتة، وبالتالي فإن العلاقة بينهما عكسية.

أما أثر سعر الفائدة على التضخم عند فيكسل فقد فرق بين سعر الفائدة الطبيعي (العادي، الحقيقي) وسعر الفائدة السوقي (النقدي، الاسمي) فالأول يمثل العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار رأس المال الحقيقي الجديد،

¹ بوضاق حليلة، مرور ريحة، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر 2000-2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2019، ص 20.

ويعبر عن الكفاية الحدية لرأس المال، أما سعر الفائدة النقدي (السوقي) هو سعر الفائدة السائد في البنوك التجارية يمثل ثمن رأس المال. ويتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على الأموال.

ويرى فيكسل أنه عندما يتساوى سعر الفائدة الحقيقي مع سعر الفائدة السوقي لا يحدث أي تغير في الأسعار أما إذا ارتفع سعر الفائدة السوقي عن السعر الفائدة الحقيقي تتجه الأسعار إلى الارتفاع ويحدث التضخم ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة السوقي عن سعر الفائدة الحقيقي ولا يحدث الاستقرار السعري إلا عندما يتعادل سعري الفائدة الحقيقي والسوقي.¹

المبحث الثاني: الإطار المرجعي لمتغيرات الدراسة

يتم التطرق في المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالسعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم، حيث اختلفت وتباينت الدراسات في معالجة مواضيعها بغية الوصول إلى النتائج المرجوة:

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

حسب ما تم الاطلاع عليه من دراسات سابقة باللغة العربية لهذا الموضوع والتي تم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث.

1- دراسة أويابة صالح، (2019)، بعنوان: "آثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم، دراسة حالة دول المغرب العربي 1970-2018"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل بين التضخم وسعر الصرف في كل من الجزائر تونس والمغرب، باستخدام بيانات سنوية لسلسلة زمنية خلال الفترة (1970-2018)، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL، لتحديد تأثير سعر صرف الدولار واليورو مقابل العملات المحلية للدول محل الدراسة على التضخم المحلي، ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لاستيعاب الجانب النظري للبحث من الجوانب المتعلقة بسعر الصرف والتضخم، بالإضافة إلى آثار سياسة سعر الصرف على التغيرات في الأسعار وعلى التضخم، أم في الجانب التطبيقي فقد استخدم المنهج القياسي وذلك بتحليل الموضوع من خلال استعمال المؤشرات الكمية والأدوات الإحصائية كالسلاسل الزمنية، واستخدم الباحث أيضا المنهج التاريخي من خلال تتبع التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري والتونسي والمغربي ومختلف مراحلها، وكذا تطور سعر الصرف وأنظمة

¹ موسوي أمال، جاب الله مصطفي، أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2019، ص 124.

الصرف في الدول محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل في كل من الجزائر والمغرب، وعدم وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل بالنسبة لحالة تونس.

2- دراسة موساوي أمال وجاب الله مصطفى (2019)، بعنوان: " أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) -دراسة قياسية- "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02،

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحليل أثر سعر الفائدة على التضخم للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، باستخدام نماذج NARDL، لتحديد تأثير سعر الصرف على الفائدة، ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي الذي يتضمن عرض العلاقة النظرية بين سعر الفائدة والتضخم، أم في الجانب التطبيقي فقد استخدم المنهج القياسي باعتماد على أحد الأساليب الإحصائية لاختبار العلاقة وتأثير سعر الفائدة على التضخم، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكامل متزامن (مشترك) عل المدى الطويل بين المتغيرين أي أن العلاقة توازنية على المدى الطويل، بالإضافة إلى أن تأثير سعر الفائدة على التضخم هو تأثير غير متماثل في المدى الطويل.

3- دراسة أمال طوير، عبد الجبار مختاري ، (2021)، بعنوان: " دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر 1980-2018 باستخدام نموذج ARDL"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 02.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير أسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL، لتحديد تأثير أسعار الفائدة على التضخم في الجزائر، ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من سعر الفائدة ومعدل التضخم، أم في الجانب التطبيقي فقد استخدم المنهج القياسي لاختبار العلاقات وتأثير كل من أسعار الفائدة على معدلات التضخم بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الكشف عن العلاقة بين المتغيرات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الفائدة ومعدل التضخم في الجزائر، كما توصلت نتائج الدراسة أيضا إلى وجود تأثير عكسي لأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر على المدى الطويل وال المدى القصير أي كلما انخفضت أسعار الفائدة ارتفع معدل التضخم.

4- دراسة عمير شلوفي و زينب سبيوا (2021)، بعنوان: " أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2018"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 03.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر سعر الصرف على التضخم وما مدى قدرته على امتصاص الصدمات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2018، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL، لتحديد تأثير سعر الصرف على التضخم في الجزائر، ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج التاريخي من خلال تتبع التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري تطور سعر الصرف الحقيقي ومعدلات التضخم في الجزائر، أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم المنهج القياسي لاختبار العلاقات وتأثير سعر الفائدة على معدلات التضخم بالاعتماد على الأساليب الإحصائية للكشف عن العلاقة بين المتغيرات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة بحيث يلعب سعر الصرف دورا مهما في الأداء التضخمي واعتباره من بين أهم المؤشرات الكلية التي تعمل كمنتمصة للصدمات للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

5- دراسة طوير أمال، مختاري عبد الجبار، (2021)، بعنوان: أثر سعر الفائدة، معدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر باستعمال نموذج Ardl خلال الفترة 1980-2018، مقال لاستكمال متطلبات أطروحة دكتوراه، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 05، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير بعض من المتغيرات الكلية من بينها سعر الصرف، معدل الفائدة ومعدل التضخم على الميزان المدفوعات في الجزائر خلال 1980-2018، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL، لتحديد تأثير كل من سعر الفائدة وسعر الصرف على التضخم في الجزائر، ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من سعر الصرف، معدل التضخم، سعر الفائدة، وميزان المدفوعات، أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم المنهج القياسي لاختبار العلاقات وتأثير كل من سعر الصرف، سعر الفائدة ومعدلات التضخم على ميزان المدفوعات بالاعتماد على أحد الأساليب الإحصائية، توصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الفائدة ومعدل التضخم وميزان المدفوعات في الجزائر، وعلاقة قصيرة الأجل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

يتم في العنصر عرض بعض الدراسات الأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة

- 1- Ebiringa , Nneka, (2014) : **Exchange Rate, Inflation and Interest Rates Relationships: AnAutoregressive Distributed Lag Analysis, Journal of Economics and Development Studies, Vol 2, No 2, Published by American Research Institute for Policy Development.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير كل من التضخم وأسعار الفائدة على أسعار الصرف في نيجيريا خلال الفترة 1971-2010، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL، ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم المنهج القياسي لاختبار العلاقات وتأثير كل من التضخم وأسعار الفائدة على أسعار الصرف، بالاعتماد على أحد الأساليب الإحصائية. توصلت النتائج إلى وجود علاقة قصيرة وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم وسعر الصرف.

- 2- Aimal Mizra, Meetra Rashidi (2018), **Causal relationship between interest rate and inflation rate: A study of SAARC Economies, Kardan Journal of Economics and Management Sciences, Vol 01, No 02, Kardan University, Kabul Afghanistan.**

هدفت هذه الدراسة العلاقة السببية بين سعر الفائدة ومعدل التضخم في اقتصاديات اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي خلال الفترة 2006 إلى 2013، باستخدام اختبار التكامل المشترك للبيانات البانل Panel-data cointegration، ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج القياسي لاختبار العلاقات سعر الصرف والتضخم بالاعتماد على أحد الأساليب الإحصائية. ولتقييم العلاقة السببية بين سعر الفائدة ومعدل التضخم، افترض الباحثين السيناريوهات: الأول العلاقة السببية بين سعر فائدة الإقراض والتغيرات في معدل التضخم تجريبياً، أما السيناريو الثاني بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم. وتوصلت النتائج في السيناريو الأول لا يوجد علاقة سببية بين التغيرات في معدل التضخم وسعر فائدة الإقراض، كما أظهرت النتائج في السيناريو الثاني وجود علاقة وأثر متبادل بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم.

- 3- Muhcene HAMRIT (2019), Sabrina MANAA, **The effect of exchange rate on domestic inflation, empirical evidence from Algeria, Strategy and Development Review, Vol 09, No 16, Université Abdelhamid Ibn Badis.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير انتقال أسعار الصرف على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1981-2017، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL، ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم المنهج القياسي لاختبار العلاقات وتأثير أسعار الصرف على التضخم، بالاعتماد على أحد الأساليب الإحصائية. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار الصرف والتضخم.

- 4- Zaid Al-azaki (2021), **The Impact of Bank Loans and the Interest Rate on Inflation in Oman, Journal of Human Sciences, Vol, 08 N0 03, Oum El Bouaghi University.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر القروض المصرفية وسعر الفائدة على التضخم في عمان خلال فترة 2001-2019، باستخدام اختبار التكامل المشترك جوهانسن، اختبار سببية جرانجر، نموذج VAR، ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج القياسي لاختبار العلاقة والأثر لكل من القروض المصرفية سعر الفائدة على التضخم بالاعتماد على أحد الأساليب الإحصائية. وأظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك جوهانسن بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين القروض المصرفية، سعر الفائدة والتضخم، وأظهرت نتيجة اختبار سببية جرانجر وجود علاقة سببية من اتجاه واحد بين القروض المصرفية، سعر الفائدة والتضخم، كما أظهرت نتائج اختبار VAR وجود علاقة قصيرة الأجل بين القروض المصرفية ومعدل التضخم.

المطلب الثالث: المقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

يركز هذا المطلب على المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية من خلال إبراز أوجه التشابه والاختلاف.

أولاً: المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية

يتم تلخيص أهم الفروقات بين الدراسة الحالية والدراسات العربية

الجدول رقم (1-01): المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة أويابة صالح	- المتغير المستقل (سعر الصرف)، والمتغير التابع (التضخم). - المنهج الوصفي التحليلي، المنهج القياسي، المنهج التاريخي. - استخدام نموذج ARDL.	- درس الباحث أثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم، أما دراستنا فقد ركزت على تأثير سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم. - الإطار المكاني: قام الباحث بدراسة دول الجزائر المغرب، تونس. أما دراستنا فقد ركزت على دولة الجزائر. - استخدم الباحث نموذج ARDL. أما دراستنا فقد تم استخدام نموذج ARDL واختبار سببية Toda-yamamoto
دراسة موساوي أمال وجاب الله مصطفى	- المتغير المستقل (سعر الفائدة)، والمتغير التابع (التضخم).	- درس الباحثين أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية، أما دراستنا فقد ركزت على تأثير سعر الصرف وسعر الفائدة على

<p>التضخم.</p> <p>- استخدم الباحثين المنهج الوصفي والتحليل والمنهج القياسي، أما في دراستنا فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي والمنهج القياسي.</p> <p>- استخدم الباحثين نموذج NARDL. أما دراستنا فقد تم استخدام نموذج ARDL. واختبار سببية Toda-yamamoto.</p>	<p>- الإطار المكاني: الجزائر.</p> <p>- المنهج الوصفي التحليلي، المنهج القياسي.</p>	
<p>- درس الباحثين أثر سعر الفائدة على معدلات التضخم، أما دراستنا فقد ركزت على تأثير سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم.</p> <p>- استخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، أما في دراستنا فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي والمنهج القياسي.</p> <p>- استخدم الباحثين نموذج ARDL. أما دراستنا فقد تم استخدام نموذج ARDL. واختبار سببية Toda-yamamoto.</p>	<p>- المتغير المستقل (سعر الفائدة)، والمتغير التابع (التضخم).</p> <p>- الإطار المكاني: الجزائر.</p> <p>- المنهج الوصفي التحليلي، المنهج القياسي.</p> <p>- استخدام نموذج ARDL.</p>	<p>دراسة أمال طوير وعبد الجبار مختاري</p>
<p>- درس الباحثين أثر سعر الصرف على التضخم، أما دراستنا فقد ركزت على تأثير سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم.</p> <p>- استخدم الباحثين المنهج التاريخي والمنهج القياسي، أما في دراستنا فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي والمنهج القياسي.</p> <p>- استخدم الباحثين نموذج ARDL. أما دراستنا فقد تم استخدام نموذج ARDL. واختبار سببية Toda-yamamoto.</p>	<p>- المتغير المستقل (سعر الصرف)، والمتغير التابع (التضخم).</p> <p>- الإطار المكاني: الجزائر.</p> <p>- المنهج التاريخي، المنهج القياسي.</p> <p>- استخدام نموذج ARDL.</p>	<p>دراسة عمير شلوفي و زينب سبوا</p>
<p>- درس الباحثين أثر سعر الفائدة، معدل التضخم</p>	<p>- المتغير المستقل (سعر</p>	<p>طوير أمال،</p>

<p>وسعر الصرف على ميزان المدفوعات، أما دراستنا فقد ركزت على تأثير سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم.</p> <p>- استخدم الباحثين المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج القياسي، أما في دراستنا فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي والمنهج القياسي.</p> <p>- استخدم الباحثين نموذج ARDL. أما دراستنا فقد تم استخدام نموذج ARDL واختبار سببية Toda-yamamoto.</p>	<p>الفائدة، سعر الصرف.</p> <p>- الإطار المكاني: الجزائر.</p> <p>- المنهج الوصفي والتحليلي، المنهج القياسي.</p> <p>استخدام نموذج ARDL.</p>	<p>مختاري عبد الجبار</p>
---	---	--------------------------

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة

- يبين الجدول أعلاه أن هناك تشابه بين الدراسات العربية والدراسة الحالية من حيث التطرق إلى أثر سعر الفائدة، سعر الصرف على التضخم من خلال تحليل العلاقة بينهما (تأثير كل منهما على الآخر) بالإضافة إلى استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL. ويتم إبراز نقاط الاختلاف في مايلي:
- هناك دراسة تناولت موضوع أثر سعر الفائدة، معدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات؛
 - فترة الدراسة، ومكانها؛
 - المنهج الدراسة؛
 - النماذج المستخدمة: دراستنا تم استخدام في الدراسة الحالية نموذج ARDL واختبار سببية Toda-yamamoto، أما بعض الدراسات العربية فقد استخدمت نموذج NARDL.

ثانيا: المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الأجنبية

يتم تلخيص أهم الفروقات بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية

الجدول رقم (1-02): المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه	المقارنة
<p>- درس الباحث أثر كل من التضخم وسعر الفائدة على سعر الصرف، أما دراستنا فقد ركزت على تأثير سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم.</p>	<p>- المتغير المستقل (سعر الفائدة).</p> <p>- المنهج الوصفي التحليلي،</p>	<p>Ebiringa Nnneka</p>

<p>- الإطار المكاني: قام الباحث بدراسة دولة نيجيريا، أما دراستنا فقد ركزت على دولة الجزائر.</p> <p>- استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج القياسي، أما في دراستنا فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي والمنهج القياسي.</p> <p>- استخدم الباحث نموذج ARDL. أما دراستنا فقد تم استخدام نموذج ARDL واختبار سببية Toda-yamamoto</p>	<p>المنهج القياسي.</p> <p>- استخدام نموذج ARDL.</p>	
<p>- درس الباحثين العلاقة السببية بين سعر الفائدة ومعدل التضخم، أما دراستنا فقد ركزت على تأثير سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم.</p> <p>- الإطار المكاني: قام الباحث بدراسة اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، أما دراستنا فقد ركزت على دولة الجزائر.</p> <p>- استخدم الباحثين المنهج القياسي، أما في دراستنا فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي والمنهج القياسي.</p> <p>- استخدم الباحثين Panel-data cointegration، أما دراستنا فقد تم استخدام نموذج ARDL واختبار سببية Toda-yamamoto</p>	<p>- متغيرات الدراسة: سعر الفائدة، ومعدل التضخم.</p> <p>- المنهج القياسي.</p>	<p>Aimal Mizra, Meetra Rashidi</p>
<p>- درس الباحث آثار انتقال أسعار الصرف على معدلات التضخم، أما دراستنا فقد ركزت على تأثير سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم.</p> <p>- استخدم الباحث نموذج ARDL. أما دراستنا فقد تم استخدام نموذج ARDL واختبار سببية Toda-yamamoto</p>	<p>- المتغير المستقل (سعر الصرف)، والمتغير التابع (التضخم).</p> <p>- الإطار المكاني: الجزائر</p> <p>- المنهج الوصفي التحليلي، المنهج القياسي.</p>	<p>Muhcene HAMRIT</p>

	- استخدام نموذج ARDL.	
- درس الباحث معرفة أثر القروض المصرفية وسعر الفائدة على التضخم، أما دراستنا فقد ركزت على تأثير سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم.	- المتغير المستقل (سعر الفائدة)، والمتغير التابع (التضخم).	Zaid Al-azaki
- الإطار المكاني: قام الباحث بدراسة دولة عمان. أما دراستنا فقد ركزت على دولة الجزائر.	- المنهج القياسي،	
- استخدم الباحث المنهج القياسي، أما في دراستنا فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي والمنهج القياسي.		
- استخدم الباحث اختبار التكامل المشترك جوهانسن، اختبار سببية جرانجر، نموذج VAR. أما دراستنا فقد تم استخدام نموذج ARDL واختبار سببية Toda-yamamoto		

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الدراسات السابقة

- يبين الجدول أعلاه أن هناك تشابه بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية من حيث التطرق إلى أثر سعر الفائدة، سعر الصرف على التضخم من خلال تحليل العلاقة بينهما (تأثير كل منهما على الآخر) بالإضافة إلى استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL. ويتم إبراز نقاط الاختلاف في مايلي:
- هناك دراسة تناولت أثر القروض المصرفية وسعر الفائدة على التضخم؛
 - فترة الدراسة، ومكانها؛
 - المنهج الدراسة؛
 - النماذج المستخدمة: دراستنا تم استخدام في الدراسة الحالية نموذج ARDL. واختبار سببية Toda-yamamoto، أما بعض الدراسات العربية فقد استخدمت Panel-data cointegration، اختبار التكامل المشترك جوهانسن، اختبار سببية جرانجر، نموذج VAR.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لكل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم، في ما يخص سعر الصرف فقد تم إعطائه عدة تعاريف من بينها سعر عملة بعملة أخرى، وتم تحديده وفق العديد من النظريات والنماذج من بينها: نظرية تعادل القدرة الشرائية، نظرية الأرصد، نظرية الإنتاجية، تعادل الأسعار الفائدة، نموذج نظرية كمية النقود. ويقوم سعر الصرف بعدة وظائف في الاقتصاد الوطني ووظائف قياسية، تطويرية وتوزيعية.

أما سعر الفائدة يعتبر أداة من أدوات السياسة النقدية وله تأثير على الاقتصاد الوطني، ويعرف على أنه على أنه الثمن الذي يدفعه المقترض مقابل تحلي المقرض عن النقود (أي منفعة النقود) خلال فترة زمنية معينة. وتم تحديده وفق عدة نظريات منها: النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية والنظرية الكينزية الحديثة.

أما التضخم فتبين أن له مشكلة اقتصادية تهدد دول العالم، ويعرف على أنه ارتفاع مستمر ومتواصل في المستوى العام للأسعار، السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ارتفاع التكاليف والتغيرات الهيكلية. كما اختلفت النظريات والمدارس الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، ومن بين هذه النظريات: النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية، النظرية المعاصرة للنقود، وتقوم الحكومة بمعالجته من خلال إتباع السياسات المالية والنقدية (سعر الصرف، سعر الفائدة) وأدواتها.

وفي الأخير تم عرض بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تشترك مع الدراسة أو في أحد متغيراتها على اختلاف المنهج المستخدم، عينة الدراسة، نموذج المستخدم واختلاف الآراء ونتائج الدراسة.

الفصل الثاني:

أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في

الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة تقلبات وتطورات تراوحت بين الركود والانتعاش، كما مر الوضع الأمني والسياسي في الجزائر بعدت تغيرات أثرت بطبيعة الحال على كل سعر الصرف وسعر الفائدة، ويتأثر سعر الصرف وسعر الفائدة على العديد من المتغيرات الاقتصادية من بينها التضخم، وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على واقع وتطور كل من سعر الصرف، سعر الفائدة ومعدلات التضخم في الجزائر.

سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة بين كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1995-2020 في شكل نماذج رياضية من بين هذه منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL و كذا اختبار سببية Toda-Yamamoto، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على القياس الاقتصادي حيث يهتم بالأسس القياسية والاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية، قبل ذلك لابد من التعرف على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL و كذا اختبار سببية Toda-Yamamoto، بغية إلمام بجوانبه المنهجية والنظرية.

وتأسيسا على ما سبق، تم تجزئة هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: واقع وتطور كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم في الجزائر

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-

2020)

المبحث الأول: واقع وتطور كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري العديد من صدمات اقتصادية ونقدية من بينها سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم وهذا راجع إلى عدة اعتبارات من بينها صدمات أسعار النفط. ويتم التطرق هذا المبحث إلى تطور وواقع كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم في الجزائر.

المطلب الأول: سعر الصرف في الجزائر

لقد عرفت سياسة سعر الصرف الجزائرية عدة تغيرات يمكن إدراجها في مايلي:

أولاً: تطور نظام صرف الدينار الجزائري:

قبل قانون النقد والقرض (90-10) سنة 1990 كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، وكانت هذه السياسة تدخل في إطار حماية الاقتصاد الوطني وتفادي هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة أنظمة لسعر الصرف من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، وتميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، حيث كان سعر الصرف يحدد في إطار غير واقعي، وتمثل المراحل التي مر بها سعر الصرف فيما يلي:¹

1- نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973):

بصفة الجزائر عضو في هيئة بريتون وودز حددت سعر صرف الدينار الجزائري (دج) على أساس 1 دج = 1 فرنك فرنسي (ف ف) والذي يساوي 180 ملغ من الذهب، ثم تغيير نظام تسعير الدينار نتيجة لانهيار نظام بريتون وودز.

2- نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1986):

لجأت السلطات النقدية الجزائرية عقب انهيار نظام الصرف الثابت واتجاه عدة دول إلى تعويم عملاتها إلى ربط الدينار بسلة من العملات وتم ذلك في جانفي 1974، وتم تشكيل هذه السلة من 14 عملة صعبة والمشكلة لهيكل المدفوعات أي العملات التي تتم بها التسوية"، واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة.

¹ أويابة صالح، خليل عبد الرزاق، أثر تغيرات في سعر الصرف على التضخم المحل دراسة حالة الجزائر 1990-2016، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة الأغواط، الجزائر، 2018، ص 172-173.

3- التسيير الآلي لسعر الصرف (1986-1994):

نتج عن أزمة 1986 وانخفاض أسعار البترول دخول الاقتصاد الوطني في أزمة اقتصادية حادة، مما أدى إلى ضرورة إجراء إصلاحات مالية ونقدية واسعة، واستهداف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الخارجي بعدما كان يقتصر على التوازن الداخلي، وقررت الجزائر التحويل الجزئي للدينار ابتداء من 1991 وهذا بعد إدراج قسيمة القرض المستندي القابل للتحويل خلال مدة ثلاثة سنوات على أن يتبع بالتحويل الكلي للدينار في سنة 1993، وقد شهدت سنة 1994 تسارعا كبيرا في مجال تحرير الأسعار حيث وصلت في هذه السنة نسبة التحرير إلى 84 % من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك، تزامن هذا مع تخفيض الدينار الجزائري بنسبة 40 %، وفي نفس السنة بدأ البنك المركزي الجزائري بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير Fixing sessions بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك التجارية وكان هذا تمهيدا لسوق الصرف ما بين البنوك الذي تم إنشائه في جانفي 1996، كما أصبح للبنوك التجارية إمكانية التمتع بوضعية للصرف تودع كودائع لدى بنك الجزائر، كما تم السماح بالقيام بمكاتب صرافة للصرف الأجنبي.

4- التعويم المدار (1994- إلى يومنا هذا):

يقوم بنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف منذ إنشاء الجزائر سوق الصرف ما بين البنوك في جانفي 1996، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك، وهو تعويم مدار موجه، وهيكل سعر الصرف موحد بين الصادرات والواردات وموحد كذلك بالنسبة للعمليات غير المنظورة والعمليات والرأسمالية، كما أن الجزائر لا تتوفر على نظام صرف أجل على أساس تجاري، وقد قيلت الجزائر وطبقت أحكام المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي.

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية في مجال الصرف

لقد عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات هامة، يمكن تلخيصها في مايلي:

1- الإصلاحات الذاتية:

عرف النظام المصرفي الجزائري تاريخيا عدة إصلاحات، كان أهمها ما حدث سنة 1986 وكذا سنة 1990 وما جاء بعدها بشكل خاص، تلك الإصلاحات شكلت مرحلة حاسمة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، حيث وضعت أسس وقواعد التحول إلى اقتصاد السوق. ومن بين هذه الإصلاحات مايلي:¹

1-1 مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق منذ إصلاح عام 1986:

أظهرت التغييرات التي أدخلت على النظام المصرفي الجزائري خلال السبعينات وفي بداية الثمانينات محدوديتها وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به، حيث يعتبر قانون 86-12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986، والمتضمن نظام البنوك والائتمان أول إصلاح حقيقي والأهم من بعد الاستقلال إذ أنه يجسد رغبة الدولة في التخلي عن القواعد السابقة في مجال منح القروض، وبموجب هذا القانون تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة المصرفية وأصبحت القروض أداة فعالة لتنظيم الاقتصاد، كما نص القانون على متابعة القروض الممنوحة لضمان استخدامها والتقليل من خطر استردادها، كما استعاد البنك المركزي صلاحياته لتطبيق السياسة النقدية وإدارة أدواتها أما فيما يخص العلاقة بين البنك المركزي والخزينة فقد نص القانون على ضرورة تحديد القروض الممنوحة للخزينة تبعا للمخطط الوطني للقرض، وفي سنة 1988 صدر قانون 88-06 لتغطية النقائص التي تضمنها قانون البنوك والقرض لسنة 1986، والذي يمكن تسميته بقانون استقلالية البنوك، فقد دعم هذا القانون دور البنك المركزي في عمليات ضبط وإدارة السياسة النقدية، كما أتاح للبنوك فرصة اللجوء إلى الخارج للاقتراض أو إلى الجمهور واخضع البنوك إلى القوانين التي تحكم التجارة ليصبح بذلك العمل لمبدأ تحقيق الربحية والمردودية.

1-2 قانون النقد والقرض 1990:

يشكل القانون رقم 90-10 الصادر في 14/04/1990، والمتضمن قانون النقد والقرض نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري، وعلى الرغم من تعديله جزئيا من خلال الأمر 03-11، الصادر في

¹ بن سميحة دلال، خليفة عائشة، تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 33 (02)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017.

الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

26/08/2003، إلا أن محتواه العام ما يزال معمول به إلى حد الآن، ويمكن اختصار مبادله الأساسية في النقاط التالية:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: كانت القرارات النقدية تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعاً لذلك لم تكن الأهداف نقدية بحتة، بل إن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.
- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد.
- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: كانت الخزينة العمومية في النظام السابق تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، وكان دور النظام البنكي يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وأثرها فجاء قانون النقد والقرض ليضع حد لهذه المشكلة، ومن ثم أصبح القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يتركز أساساً على الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: كانت السلطة النقدية سابقاً مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أنها السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ للبنك المركزي في أي وقت التمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، لذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت وتمثل في هيئة جديدة اسمها مجلس النقد والقرض.
- وضع نظام بنكي على مستويين: وذلك بالتمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبهذا أصبح البنك المركزي مثل فعلاً بنك للبنوك، ويراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقاً لما يقتضيه الوضع النقدي، وبموجب ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتحاد خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

3-1 الأمر المتعلق بالنقد والقرض 2003:

هو الأمر رقم (03-11) المؤرخ يوم 26 أوت 2003، ويهدف هذا الأمر إلى تحديد كل ما يتعلق بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري) والإصدار النقدي، كما يحدد هذا الأمر أيضاً كل ما يتعلق ببنك الجزائر وهيكله وتنظيمه

الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

وعملياته وتسييره ومراقبته وكذا صلاحياته، كما يحدد هذا الأمر مجلس النقد والقرض وتشكيلته وصلاحيته، وكذلك يحدد التنظيم المصرفي ومراقبة البنك والمؤسسات المالية، كما تطرق إلى الصرف وحركات رؤوس الأموال واهم ما جاء فيه:

- يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية في الجزائر.
- يرخص للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات في الخارج مكتملة لنشاطاتهم المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات في الجزائر.
- ينظم بنك الجزائر سوق الصرف في إطار سياسة الصرف التي يقرها المجلس، وضمن احترام الالتزامات الدولية، ولا يجوز أن يكون سعر الدينار متعددا.
- تكلف لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية بالإشراف على إستراتيجية الاستدانة الخارجية وسياسة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية وتتكون من عضوين يعينهما على التوالي، المحافظ والوزير المكلف بالمالية.
- النظام المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة 2007. هو النظام رقم 07-01 المؤرخ يوم 03 فيفري 2007، ويهدف هذا النظام إلى تحديد مبدأ قابلية تحويل العملة الوطنية للعمليات الأجنبية الجارية والقواعد المطبقة على التحويلات من وإلى الخارج والمرتبطة بهذه العمليات وكل حقوق وواجبات متعاملي التجارة الخارجية والوسطاء المعتمدين، واهم ما جاء في هذا النظام مايلي:
- لا يمكن القيام بعمليات الصرف بين الدينار الجزائري والعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة إلا لدى الوسطاء المعتمدين أو بنك الجزائر.
- يرخص لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم فتح حساب أو عدة حسابات تحت الطلب أو لأجل بالعملات الأجنبية لدى البنوك الوسيطة المعتمدة، ويمكن للوسطاء المعتمدين حيازة حسابات بالعملة الصعبة لدى بنك الجزائر.
- كما تضمن نظام الوسطاء المعتمدين ومنح الاعتماد من طرف بنك الجزائر ، وسائل الدفع الخارجية وحسابات العملة الصعبة والقواعد المطبقة على عمليات التجارة الخارجية الخاصة بالسلع والخدمات والعمليات الجارية الأخرى لأداء فريضة الحج والسفر إلى الخارج في إطار مهني أو لغرض العلاج كما تضمن النظام المنح الدراسية ، وكذا تحويل الأموال من طرف العمال الأجانب في الجزائر والموفرة من الأجر الذي يتقاضونه.

2- دور المؤسسات المالية الدولية في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية

بسبب عدم جدوى الإصلاحات الذاتية والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والظروف السياسية التي عاشتها البلاد خلال فترة السبعينات، والتدهور في المؤشرات الاقتصادية الكلية، قامت الجزائر باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، والقيام بمجموعة من الإصلاحات:¹

2-1 الاستعداد الائتماني الأول Stand by 1 (1989-1991)

تم عقد اتفاق الاستعداد الائتماني الأول في 30 ماي 1989 في سرية تامة وحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفادت من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 315.2 مليون وحدة سحب خاصة نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988.

ومن أهم الشروط التي اشترطها صندوق النقد الدولي على الجزائر مايلي:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الميزانية العامة؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى السماح بحرية بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

2-2 الاستعداد الائتماني الأول Stand by 2 جوان 1991

بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة 1989 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية للجوء لهذه المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد في 03 جوان 1991 لمدة عشرة أشهر ووافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربعة أقساط، تم سحب ثلاثة أقساط إلا القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية إذ تم توجيه القرض إلى أغراض أخرى غير مدرجة في الاتفاق. اشترط الصندوق مقابل منح القروض العديد من الشروط يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار؛
- المراقبة الكمية للقروض وتحرير سعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية؛
- القيام بتخفيض سريع للدينار إلى غاية مارس 1991؛
- توسيع مجال تحرير الأسعار.

¹ بن سميحة دلال، مرجع سبق ذكره، ص 29-30.

3-2 برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي والذي يمتد على مرحلتين:

- مرحلة التثبيت الهيكلي قصيرة الأجل تمتد لمدة سنة من أبريل 1994 إلى ماي 1995؛
 - مرحلة برنامج التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد لمدة ثلاث سنوات من 1995 إلى 1998.
- حيث ركزت السياسة الاقتصادية والنقدية في إطار برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995) على تحقيق الأهداف التالية:

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) بتخفيض حجمها إلى 14 % سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة؛
 - تحقيق نمو مستمر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3 % سنة 1994 و 6 % سنة 1995؛
 - إحداث مناصب شغل لامتناس البطالة . رفع معدل النمو الاقتصادي المرجو تحقيقه خلال هذه الفترة؛
 - جعل معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية عند مستوى 20 %؛
 - تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى اقل من 10 %؛
 - رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.
- أما برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) فكان يهدف إلى:
- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي؛
 - إنعاش النمو الاقتصادي بصفة مستقرة دون ضغوطات تضخمية؛
 - مواصلة الإصلاحات الهيكلية على الصعيد الداخلي بتحرير الأسعار وإصلاح المنظومة البنكية وخصوصة المؤسسات العمومية، وعلى الصعيد الخارجي من خلال مواصلة تحرير التجارة الخارجية ومتابعة وضع نظام مرن للصرف.

ثالثا: مراحل الرقابة على سعر الصرف في الجزائر

مرت الرقابة على سعر الصرف بعدة مراحل يمكن تلخيصها في مايلي:¹

1- مرحلة حماية الاقتصاد الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962-1970)

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية وتخليص البلاد من الوصاية المضروبة عليها من طرف القوى الاستعمارية، وهذا بإقامة علاقات اقتصادية أوسع مع بلدان أخرى وتنشيط التجارة الخارجية. تتمثل الأدوات الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في تنظيم الرقابة على الصرف، في هذه المرحلة، في الحرية، من جهة، وفي نظام الحصص والاحتكار والاتفاقيات الثنائية من جهة أخرى.

كرس انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي، بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال، انتقل رؤوس الأموال بين بلدان المنطقة بحرية، وقد دفع الهروب المكثف لرؤوس الأموال، عن طريق المصارف، إلى ضرورة الحد من الواردات من السلع والخدمات إلا في نطاق ما تستلزمه تنمية البلاد وبما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية، وعليه، أخذت السلطات العمومية سلسلة من الإجراءات التي ترمي إلى إضفاء طابع الصرامة على الرقابة على الصرف فيما يخص العمليات التجارية والمالية مع بقية العالم ومن بين هذه الإجراءات نظام الحصص. خص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية، وبذلك، أصبحت كل من الواردات والصادرات تخضع لسلسلة من إجراءات الرقابة المتمثلة خاصة في الحصول على الترخيص المسبق واحترام الحصص المقررة.

2- مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977)

تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع القوي في مستوى النشاط الاقتصادي الذي اقترن بتنفيذ كل من المخطط الرباعي الأول والثاني. لقد جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، لاسيما فيما يخص الاستيراد. وتتلخص هذه القيود أساسا في ما يلي:

- إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات؛

¹ محمود حيدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 172-176.

الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

- تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال، وهذا عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.
- ومن بين القيود الأساسية التي ميزت هذه المرحلة إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية والدعائم المالية لقانون الاستثمارات وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية.

3- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)

شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يعني إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية.

كرس إقصاء الوسطاء، الذي ورد بصريح العبارة في القانون المشار إليه في المرجع أدناه، خط العمل الثابت في مجال التجارة الخارجية للجزائر والمتمثل في إقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى. كما حدد القانون فترة انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات (احتكار ، نظام الحصص ، ...) ليشمل مجال الصادرات . وبهذا الإجراء أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير وهذا معناه الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم.

4- مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية 1988-1990

أعطى القانون 88-01 الصادر بتاريخ 12-01-1988 المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية نتائج ملموسة بخصوص تنظيم و تحديد مهام النظام البنكي و المالي الجزائري و ذلك و بالنظر إلى المهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسة البنك المركزي و المتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف و التجارة الخارجية، ثم السهر على تطبيقها، وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد و تعويضه بميزانية العملات الصعبة وأصبحت البنوك التجارية بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي تقوم بتمويل واردات المؤسسات من الخارج في إطار القروض التي تتم بين

الحكومات، و بموجب هذا القانون المعدل و المتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك و القرض حصلت المؤسسات العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية.¹

المطلب الثاني: مراحل تطور سعر الفائدة في الجزائر

شهد تطور سعر الفائدة في الجزائر ثلاثة مراحل أساسية من الاستقلال إلى غاية الوقت الحاضر، يمكن تلخيصها في ما يلي:²

أولاً: مرحلة ثبات أسعار الفائدة:

لقد امتدت هذه المرحلة من تاريخ الاستقلال إلى غاية أزمة النفط 1986، فقد كانت سياسة أسعار الفائدة المطبقة في الجزائر مطابقة تماما لمنطق اقتصادي مركزي مخطط، حيث كانت أسعار الفائدة تحدد إداريا، دون اعتبار لندرة وتكاليف رأس المال أو لمردودية الأموال المقرضة، فتحددت بطريقة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين (مؤسسات عمومية) الحصول على قروض بأقل تكلفة، لغرض تكوين قاعدة اقتصادية ضرورية لتنمية البلاد ، ويمكن تقسيم هذه المرحلة لعدة مراحل كما يلي:

1- مرحلة الستينات 1962-1971:

تبنت الجزائر غداة الاستقلال نمط التسيير المخطط المركزي، فأبعدت الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي، وحيدت السياسة النقدية وهمشت دور البنك المركزي، واعتمدت على الخزينة العامة في تمويل مختلف القطاعات الإنتاجية الصناعية منها والزراعية. ولقد تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية وتخليص البلاد من الوصاية الاستعمارية والنتيجة المستخلصة من هذه المرحلة هو أن السياسة النقدية لم تكن ذات معالم بارزة وواضحة، بل يمكن القول أن هذه الأخيرة كانت مهمشة ومغيبية، حيث ذهب السلطات النقدية آنذاك في قانون المالية لسنة 1965 إلى وضع البنك المركزي تحت وصاية و خدمة الخزينة يمنحها من التسيقات والفروض ما تحتاجه دون قيد أو شرط. أنشأت الجزائر خلال هذه المرحلة منظومة مصرفية وطنية تتكون من ثلاثة بنوك أولية (تجارية) BNA, CPA, BEA ومؤسسة شبه مصرفية CNEP وبنك متخصص BAD، كما عملت السلطات النقدية على تخصيص نشاط كل بنك في مجال معين، إلا أن مهام

¹ تمار أمين، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر -، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018، ص 155-156.

² جلييلة بن عزة، تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للجزائر للفترة (1990-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2020، ص 107-110.

الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

تلك البنوك كثيرا ما تداخلت وتعارضت فيما بينها، مما أثر سلبا على مساهمة كل بنك في تمويل الاستثمارات المبرمجة والمخططة -رغم أن تمويل تلك الاستثمارات كان على عاتق الخزينة- بينما اقتصر نشاط البنوك في منح القروض القصيرة الأجل، أي أن البنوك لم تكن سوى - مجرد شبابيك- وسيط بين الخزينة و المؤسسات العمومية وقد طبق هذا النمط في اقتصاد يمنح الأولوية للقرض المصرفي كمصدر أساسي في تمويل النشاط الاقتصادي، أو ما يسمى باقتصاد الاستدانة وبصفة عامة تميز هذا الاقتصاد بعدم مرونة أسعار الفائدة وبمستواها المنخفض، وبإعطاء الأولوية للاستثمار على حساب الائتمان وانعدام سوق رأس المال.

والنتيجة لهذه السياسة أن ظلت أسعار الفائدة الاسمية على القروض ثابتة ومستقرة منذ الاستقلال إلى سنة 1971 عند مستوى 3,75 %، وهو نفس معدل إعادة الخصم الممارس من طرف البنك المركزي خلال هذه الفترة ، في حين كانت أسعار الفائدة على الادخار من اجل السكن (LEL) المطبق من قبل صندوق التوفير هو 2.80 %.

2- مرحلة السبعينات 1971-1979:

تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكاكات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع المطرد في مستوى النشاط الاقتصادي الذي اقترن بتنفيذ كل من المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) وجاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام مقيد للتجارة الخارجية. في هذه المرحلة بدأ إخضاع دور النقد لسياسة الميزانية، حيث تم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية، إذ أنه بعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع اختيار سياسة تمويل النشاط الاقتصادي، وهو يقوم على تصور مزدوج للتسيير النقدي، فهو مبني من ناحية على الاعتماد بمبدأ "حيادية النقد" ومن جهة أخرى على استخدام أسلوب التوزيع الإداري للقروض، فأصبحت بعد ذلك سلطة تسيير النقد والقرض في متناول وزارة المالية، وقد تأكد هذا في قانون المالية لسنة 1977، حيث حدد أنماطا ثلاثة لتمويل المخطط، من بينها إعادة الخصم الآلي لقرض متوسط المدى الموجودة وفقا لقائمة تعدها وزارة المالية.

وتدعيما لسياسة إنشاء الشركات الوطنية، في إطار تنفيذ المخطط الرباعي الأول والثاني، لجأت السلطات الجزائرية إلى تخفيض أسعار الفائدة الاسمية على القروض بنقطة واحدة، فصارت 2,75 % عوض 3,75 %، وهذا إلى غاية 1985، بغية تدعيم تمويل المؤسسات العمومية.

كما عرف معدل إعادة الخصم المطبق من قبل البنك المركزي اتجاه البنوك الأولية نفس الإجراء حيث انخفض ابتداء من سنة 1972 إلى 2.75 % إلى غاية 1985. أما معدلات أسعار الفائدة على الادخار العائلي (LEL) لأجل الحصول على سكن فقد ارتفعت بنحو نقطة فمّن 2,80 % ارتفعت إلى 3,5 % إلى غاية 1978، لترتفع مرة أخرى بنصف نقطة (4 %) إلى غاية 1985.

3- سعر الفائدة في ظل الإصلاح المالي للسبعينيات:

لقد كرس التسيير المالي المتضمن في الإصلاح المالي لسنة 1971 سيطرة التخطيط الكمي، وإخضاع كل الظواهر المالية والنقدية له، وهكذا انعدم التسيير الكمي للنقد كما أن حجم القرض الضروري لتمويل برنامج الإنتاج يتحدد باحتياجات المؤسسات ضمن المخطط التنموي المبرمج. وزيادة على ذلك، أجبرت المؤسسات العمومية يتوطن جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد من بين البنوك العمومية القائمة، كما اجبر القانون المؤسسات المصرفية والمالية في الاكتتاب في سندات الخزينة، ومنه فقد كانت المؤسسات العمومية تمول رأسمالها العامل بالقروض المصرفية، وبشكل آلي مما أدى في آخر المطاف إلى ارتفاع محسوس في مديونيتها القصيرة المدى تجاه البنوك التجارية، التي بدورها ارتفع طلبها لإعادة التمويل لدى البنك المركزي.

وهكذا انتقلت السلطة النقدية وبالتالي القرار النقدي إلى وزارتي التخطيط والمالية، ولم تسند إلى البنك المركزي سوى المهام التنفيذية العادية، كإعداد وتسيير الإحصاءات النقدية، كما لم يترك للنقد أي دور فعال في النشاط الاقتصادي في ظل نظام الأسعار المسيرة إداريا، وعلى الصعيد المؤسساتي، فقد امتزجت مهام البنك المركزي بمهام البنوك التجارية في التمويل النقدي للنشاط الاقتصادي والكل تحت سلطة هيئة نقدية ممثلة في وزارتي التخطيط والمالية، فأصبح النظام المصرفي ذا مستوى واحد، مثلما هو الحال في الاقتصاديات المخططة مركزيا. أما جوهر الإصلاح المالي 1971 يرتكز على نقطتين أساسيتين:

- إجبار كل الشركات العمومية بتجميع كل حسابات عملياتها المصرفية للاستغلال على مستوى مصرف واحد، وهو إجراء كان الهدف منه السماح للبنوك التجارية بطريقة غير مباشرة مراقبة كل حسابات المؤسسات.
- أضحت كل الاستثمارات المخططة لفائدة الشركات الوطنية تتم عن طريق التمويل بالقروض. فقد جاء في القرار الوزاري لوزارة المالية بتاريخ 06/02/1979، تحديد معدلات الفوائد الاسمية على القروض المطبقة على الشركات ذات الطابع الصناعي والتجاري كما يلي: 2,5 % مقابل فوائد على قروض الاستثمارات طويلة الأجل، 5.5% قروض الاستثمارات المتوسطة، 6% مقابل قروض قصيرة الأجل (قروض للاستغلال).

ثانيا: مرحلة التحرير التدريجي لسعر الفائدة (1986-1989)

في سنة 1986 صدر قانون بنكي جديد، يحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي، موضحا مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية، كما يقتضيه النظام المصرفي ذو المستويين، ولكن ضرورة مراقبة التزايد النقدي وضمنان توافقه مع تطور التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدى إلى اعتماد مخطط وطني للقرض، وقد مكن البنك المركزي من تحديد الآلية النقدية المرتكزة أساسا على سعر الفائدة (إعادة الخصم).

إن تثبيت معدلات الفائدة عند مستويات دنيا بقيم حقيقية سالبة، وتطبيق معدلات فائدة تفاضلية، وحيث تميز بين القطاعات الاقتصادية وبين فترات سداد القرض، إضافة إلى التسيير الإداري المركزي لهذه الأخيرة خلال مدة طويلة أدى إلى وضعية مالية غير مستقرة، وبغرض الخروج من هذه الوضعية وفي إطار عملية الإصلاحات الاقتصادية لجأت السلطات النقدية إلى عملية تحرير تدريجي لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1989، متبعة في ذلك نموذج "ماكينون، فراي وشو" المطبق على بعض الدول النامية ومنها "كوريا الجنوبية، تيان، المكسيك، مصر و الأردن الخ ...". ومن ثم فإن الغاية من تحرير سعر الفائدة هو تحقيق الأهداف التالية:

- رفع تعبئة مستوى المدخرات لمختلف القطاعات، بغية توفير التمويل اللازم للاستثمارات؛
- ترشيد القروض على اختلاف أنواعها وأجلها؛
- رفع إنتاجية رأس المال بانتقاء أكفأ الاستثمارات؛
- بهدف تحقيق نمو اقتصادي حقيقي؛
- رفع أسعار الفائدة الاسمية من شأنها أن تحد من ارتفاع التضخم؛ وتسمح بسيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة، ومن ثم عوائد حقيقية موجبة للمدخرين.¹

ثالثا: مرحلة سيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة (1990- إلى يومنا)

ومنذ 1990 تاريخ صدور قانون القرض والنقد، الذي أعاد للبنك الجزائري دوره وأهميته، فمكثه من استخدام معدل إعادة الخصم باعتباره أحد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة و أداة تحليلية مهمة من حيث أنه معيار حقيقي لتحليل السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية، كما قامت بإجراء إصلاحات مع مؤسسات النقد الدولية كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1994 إلى 1998، بغية تدعيم الإصلاحات للانتقال من نمط اقتصاد مركزي مخطط إلى نمط اقتصاد السوق الذي يقوم على مبادئ وأسس ليبرالية، وقد مست هذه الإصلاحات

¹ نفس المرجع، ص 111.

جوانب عدة، كان أهمها التحرير التدريجي لأسعار الفائدة بعد تثبيت دام أربعة عشر سنة (1962-1986)، وتطبيقا لنموذج "ماكينون و شو و فراي" المتمثل في برنامج صندوق النقد الدولي والقاضي بدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع للوصول إلى أسعار فائدة موجبة من أجل تشجيع تعبئة الادخار، ورفع إنتاجية رأس المال، باختيار المشروعات ذات الكفاءة العالية، مما يؤدي إلى نمو الأصول المالية الحقيقية ومن ثم نمو العدد الناتج المحلي الإجمالي من جهة، و الحد من ظاهرة التضخم و الوصول به إلى معدل معقول و مقبول، كما هو شأن الدول المتقدمة.¹

المطلب الثالث التضخم

يعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية والنقدية التي تعاني منها الحكومة الجزائرية خاصة في الوقت الحالي، لذلك اهتمت السلطات بهذه الظاهرة بهدف الضبط معدلات التضخم والتحكم فيه، وفي ما يلي يتم التطرق إلى أهم أسباب التضخم، والإجراءات والتدابير المنتهجة للحد من ظاهرة التضخم.

أولاً: أسباب التضخم في الجزائر

لا يمكن حصر أسباب التضخم في نمط واحد بل تشترك فيه عدة أسباب، حيث إن النسبة المعتبرة من التضخم في العشرية الأخيرة ناتجة من تضخم فاتورة المواد المستوردة، إضافة إلى أسباب أخرى هيكلية ونقدية.

1- الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

يمكن ذكر أهم العوامل الداخلية التي تولدت عنها الفجوة التضخمية بالجزائر كما يلي:

1-1 توسع الإنفاق الكلي (زيادة الطلب المحلي): حيث إن من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، هي السياسات التوسعية في الاستهلاك (الخاص والعام)، وأنماط الاستثمار المعتمدة في الجزائر (اتجهت إلى المشاريع غير الإنتاجية)، حيث شكل الأجراء وعائلاتهم الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، فكانت الأجور العنصر الأكثر تحديدا لمستوى الطلب الكلي، وبالتالي الزيادة في الأجور كان لها أثر مباشر على ارتفاع مستوى الأسعار، كما أن الزيادة في حجم الاستثمارات الممولة عن طريق قروض متوسطة الأجل أو تسبيقات من البنوك التجارية أو عن طريق الإصدار النقدي أنشأت طلب إضافي على السلع والخدمات دون زيادة حقيقية في الناتج مما انعكس سلبا على الأسعار.

¹ بن عزة جليلة، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2006-2014)، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 01، العدد 12، جامعة باتنة 01، 2017، ص 185.

2-1 ارتفاع التكاليف الإنتاجية: تمثل الأجور في الجزائر جزءا كبيرا من هذه التكاليف، لكن الارتفاع الذي حدث في كتلة الأجور والرواتب بالجزائر، ليس بالحجة الكاملة التي تجعلنا نبالغ في تقدير الدور الذي لعبه هذا الارتفاع بالأجور في إحداث الموجة التضخمية، بل ارتفعت أيضا بسبب الزيادات في أسعار المستلزمات وتكاليف الإنتاج الأخرى، مثل أسعار المواد الأولية الوسيطة والرأسمالية المستوردة من الخارج، كرد فعل للتخفيض القوي في قيمة العملة الوطنية والتقلبات في الأسواق الدولية، حيث اتجهت تكاليف هذه المواد إلى التضخم في الفواتير من أجل تغطية أخطار الدفع المتأخر، خصوصا مع تدهور احتياطياتنا من العملة الصعبة في السنوات الأخيرة.¹

3-1 الأسباب النقدية: يشكل النقود في كثير من الحالات وسيلة لتعديل وتغذية الاقتصاد لكن قد تتسبب في ظهور أزمات صعبة كما يوضح pierre berger في كتابه تعتبر النقود كالأكسجين للحياة تقوم بحرق البنية الاقتصادية إذا تم إصدار الفائض منها، وهي عنصر التوسع الاقتصادي وفي نفس الوقت تسبب أيضا التذبذبات إذا تمت عملية الإصدار بسهولة كبيرة. ويمكن حصر الأسباب النقدية للتضخم في الجزائر في النقاط التالية:

- الإفراط في الإصدار النقدي: تعتبر النقود وسيلة لتغذية وازدهار الاقتصاد لكن لها في بعض الأحيان أخطار تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، ولقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية التسعينات من القرن الماضي أموال باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة مع دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي وفي بعض الأحيان حتى بدون مقابل من الذهب أو العملة الصعبة وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية الشيء الذي يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

- نظام تمويل الاستثمارات: في أوائل الثمانينات كان القطاع المالي صغيرا إذا لم يكن هناك وجود للأسواق المالية أما المؤسسات العمومية فقد كانت تعاني من قصور إذا اعتمدت على الاقتراض كآلية وحيدة فقط لتمويل استثماراتها فكان حينئذ هدف الإنتاج أكثر أهمية من هدف تحقيق الأرباح وعليه فإن دور المؤسسات العمومية في هذه الفترة كان سلبيا حيث غابت فيه المنافسة أما الائتمان فلم يقدم وفقا لمعايير تجنبه المخاطرة ومع غياب نشاط البنك المركزي الذي لم تكن وظيفته في إعادة الخضم سوى وسيلة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة.²

¹ قسيموري كافية، السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021، ص 201.

² بوسفط صباح، جري فاطمة الزهراء، السياسة النقدية ودورها في استهداف معدلات التضخم في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، الجزائر، 2021، ص 95-96.

2- الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر

أما عن الأسباب الخارجية المنشأة للتضخم بالجزائر يمكن ذكر أهم عاملين هما:¹

1-2 التغير في سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة: إن الإجراءات التخفيضية في قيمة العملة التي اتخذتها منذ سنة 1988 كان لها انعكاسات كبيرة وفورية على أسعار المنتجات المستوردة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات (مقيمة بالعملة المحلية) وبرزت الضغوط التضخمية.

2-2 التضخم المستورد بالجزائر: تأثرت الجزائر بالتضخم العالمي كغيرها من الدول النامية، إذ شهدت ارتفاعا محسوسا في مستويات الأسعار المحلية خلال العقد الأخير، نتيجة انتقال التضخم المستورد لها عبر قنوات المدخل والأسعار من خلال طبيعة هيكل وارداتها، إذ تشير المؤشرات الخاصة بنقل هذه الظاهرة إلى درجة انفتاحه على الاقتصاد العالمي وتطور حجم تجارته الخارجية خصوصا الواردات.

ثانيا: الإجراءات والتدابير المنتهجة للحد من التضخم

إن الإجراءات المتخذة للحد من ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، وخاصة تلك المنتهجة من طرف بنك الجزائر بصفته المسؤول الأول عن استقرار الأسعار، حيث أشارت المادة 35 من الأمر 10-04 المؤرخ في 26-08-2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03 11 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض على ما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض و الصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي".

وأشارت التقارير السنوية لبنك الجزائر إلى أنه تم تحديد معدل التضخم أقل من 3% كهدف وهذا منذ سنة 2003 وإلى غاية سنة 2007، إلا أنه وفي ظل وجود خطر الارتفاع في التضخم المستورد، فقد حدد مجلس النقد والقرض - إضافة إلى محافظته على هدف التضخم في المدى المتوسط عند 3% كهدف نهائي للسياسة النقدية - مجالا مستهدفا يتراوح بين 3% و 4% في سنة 2008، ليتم تحديد معدل التضخم المستهدف بـ 4% في سنة 2009 واستمرار العمل به إلى غاية وقتنا الحالي.

تميز السداسي الثاني لسنة 2010 بتدابير قانونية جديدة متعلقة بالنقد والقرض (الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26-08-2010)، تعمل على إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف واضح للسياسة النقدية. وبغرض متابعة

¹ قسيموري كافية، مرجع سبق ذكره، 204.

الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

هدف التضخم عزز بنك الجزائر التوقعات ذات الأجل القصير لمعدل التضخم بواسطة نموذج ARIMA وإن كان ذلك ضمنيا في سنة 2010.

وفي ظل الزيادات القوية والفجائية في بداية سنة 2011 لأسعار التجزئة للمنتجات الفلاحية المستوردة، اتخذت السلطات العمومية بعض التدابير الرامية لضبط هذه السوق وللحفاظ على القدرة الشرائية للفئات المعوزة، وتمثل في:

- إلغاء حقوق الجمركية والمقدرة بـ 5% على الاستيراد للسكر الأحمر والمواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية؛
 - إلغاء الرسم على القيمة المضافة بنسبة 17% على السكر الأحمر وعلى المواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية؛
 - إعفاء النشاط الإنتاجي ومعالجة وتوزيع الزيوت الغذائية والسكر من الضريبة على أرباح الشركات، وتقدر هذه الضريبة بـ 19% بالنسبة للنشاطات الإنتاجية وبـ 25% بالنسبة لنشاطات التوزيع؛
 - إعفاء السكر الأبيض من حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع عند الاستيراد لوضع حد لوضعية الاحتكار على بعض الأسواق؛
 - تخفيض هذه الإعفاءات الاستثنائية المتركمة من سعر التكلفة بنسبة 41%.
- اتخذ بنك الجزائر في 2013 إجراءات ضمن السياسة النقدية من أجل تخفيض الأثر التضخمي للفائض الهيكلية للسيولة المصرفية، إذ تم تثبيت المبلغ الإجمالي لامتناس السيولة عند حوالي 1350 مليار دينار بعد تعديله نحو الارتفاع في أبريل 2012 (من 1100 إلى 1350 مليار دينار)، كما قام بإدخال آلية استرجاع السيولة لـ 6 أشهر بمعدل فائدة 1,5% في منتصف جانفي 2013. إضافة إلى تمديد فترة نضج استرجاع السيولة، فضلا عن ذلك قام برفع معدل تشكيل الاحتياطات الإلجبارية الدنيا في ماي 2013 إلى 12% بعد تعديله بنقطتين مؤويتين في ماي 2012 (من 9% إلى 11%).

توقعا لكل مخاطر التضخم الكامنة، اتخذ بنك الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2018 إجراءات ذات طابع نقدي بغية تعقيم أي فائض للسيولة، من خلال أدواته الخاصة بتسيير سياسته النقدية:

- إعادة تفعيل عمليات امتناس السيولة، ابتداء من جانفي 2018؛
- تعقيم جزء من فائض السيولة الناجم عن موارد التمويل غير التقليدي الموجهة لسوناظرك؛

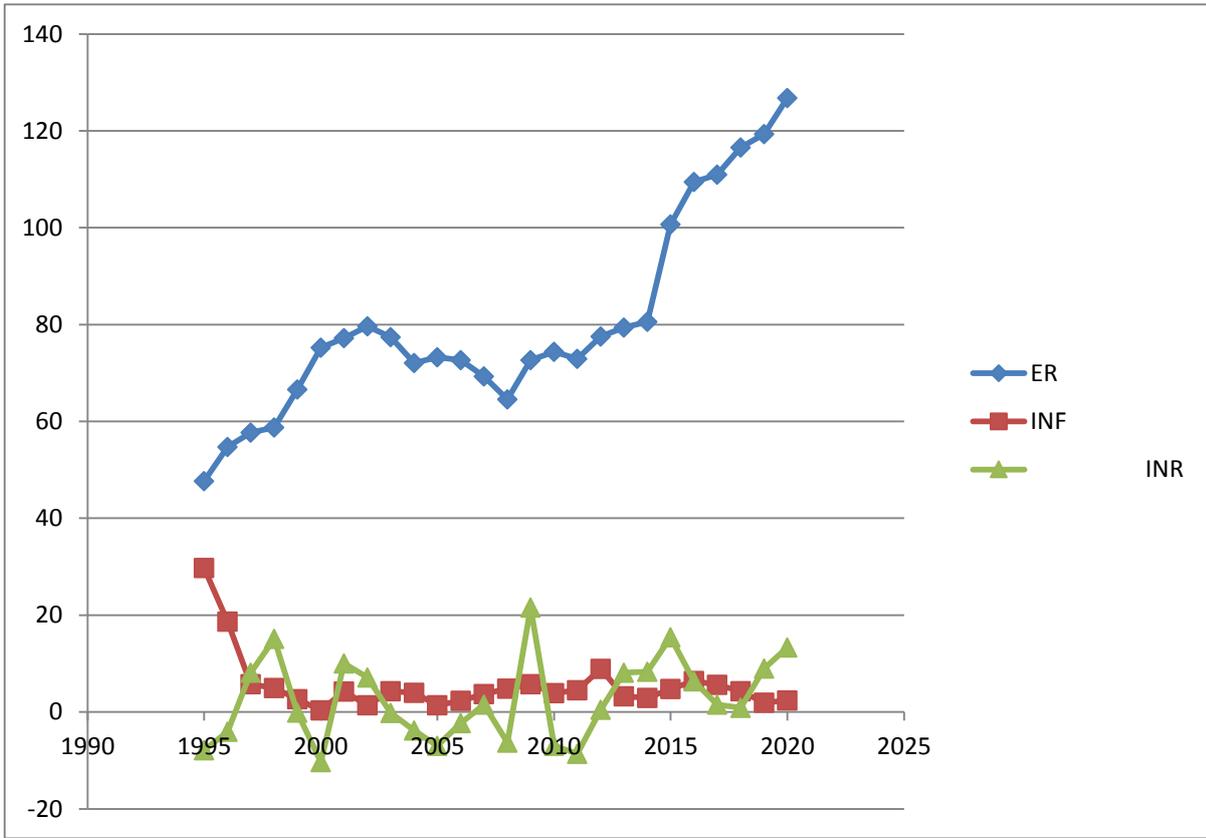
الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

- رفع معدل الاحتياطات الإجبارية من 4 % إلى 8 % في بداية سنة 2018 ثم إلى 10 % في جوان 2018¹.

المطلب الرابع: تطور كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم في الجزائر

يبين الشكل الموالي تغيرات كل من سعر الصرف، سعر الفائدة ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1995-2020.

الشكل رقم (2-01): تطور كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 2007

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-01) أن معدل التضخم خلال الفترة 1995-1999 عرف عدة تقلبات، حيث عرف ارتفاعا ملحوظا راجع للإصلاحات الهيكلية التي اتبعتها الحكومة، حيث تم تخفيض قيمة العملة الوطنية مما أدى إلى الارتفاع المستمر لمستويات الأسعار وارتفاع تكاليف الواردات من ضمنها المواد الغذائية المدعمة، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار -رفع الرقابة على الأسعار-نتيجة الفترة الانتقالية التي شهدتها الجزائر والتحول من الاقتصاد الاشتراكي المخطط إلى اقتصاد السوق.

¹ ادبوس سارة، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف، الجزائر، 2021، ص 49-50.

الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

كما انه من بين الإصلاحات الهيكلية المتبعة خلال هذه الفترة قيام الحكومة بتشريع قوانين تخص القطاع البنكي أهمها قانون النقد والقرض والذي أعطى صلاحية أكبر للبنك المركزي الجزائري، هذا الأخير بدوره قام بإصلاحات نقدية تتمثل أساسا في ضبط سعر إعادة الخصم وتعديل سعر الفائدة من أجل زيادة الادخار وخفض معدل التضخم.

أما بالنسبة إلى سعر الصرف ففي بداية سنة 1995 قامت الجزائر بتطبيق سياسة التحرير الجزئي للدينار الجزائري حيث سعت جاهدة إلى إزالة القيود المتعلقة بالصرف وذلك من خلال تحديد البنك المركزي لسعر الصرف أسبوعيا لكن رغم ذلك فقد عرفت قيمة الدينار الجزائري انخفاضا كبيرا استمر إلى غاية 2000.

كما نلاحظ أيضا أن معدلات التضخم قد شهدت انخفاضا كبيرا وصل إلى 0.33% سنة 2000 بعد فترة الإصلاحات الهيكلية، مما يدل على أنها أثبتت فعالية، بالإضافة إلى الاستقرار النسبي في الأسعار العالمية للمنتجات المستوردة، لتعرف معدلات التضخم مرة أخرى تذبذبا إلى غاية 2014 أين قدر بـ 2.91% ليشهد ارتفاعا خلال الفترة 2015 إلى غاية 2019 ويرجع ذلك لمبالغة الحكومة في نفقاتها، أيضا عرفت تغير في سعر الفائدة بين سنتي 2010-2011 حيث قدرت بـ -6.99 و-8.65 بالترتيب، ليشهد ارتفاعا طفيفا مرة أخرى سنة 2012 قدر بـ 0.5، لتعود مرة أخرى للارتفاع سنة 2014 لينخفض مرة أخرى في السنوات 2016 إلى 2018.

أما سعر الصرف ففي سنة 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة تتراوح من 2% و5% بين شهري جوان و سبتمبر ارتفعت قيمة الدينار بالنسبة إلى الدولار الأمريكي بحوالي 11% و ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5% سنة 2004 ، ليعرف الدينار الجزائري ارتفاعا طفيفا سنة 2008، استمر سعر الصرف في التذبذب خلال الفترة 2010-2014 بين ارتفاع و انخفاض، ليعرف سعر صرف الدينار الجزائري ارتفاعا رهيبا أما الدولار الأمريكي رغم تحسن أسعار النفط سنة 2018 إذا ما قارناه بالسنوات الماضية ، فان قيمة الدينار الجزائري واصلت تراجعها أمام العملات الرئيسية ولم تساهم الإجراءات الحكومية الأخيرة في وقفه ، خاصة ما تعلق بقرار البنك المركزي تخفيض قيمة صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي بنحو 20%¹.

وخلال سنة 2020 الأزمة الصحية العالمية التي سببها وباء كوفيد 19 والذي أدى إلى توقف لمعظم الأنشطة الاقتصادية في العالم والحجر عمل على توقف التبادل التجاري العالمي مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة

¹ طوير أمال، مختاري عبد الجبار، أثر سعر الفائدة، معدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2018، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر، 2021، ص 10-14.

الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

وضعف الاستثمار، وأيضا الغلق التام أدى إلى انخفاض العرض العالمي أمام الطلب العالمي على السلع و الخدمات مما أدى لارتفاع أسعار الصرف و ارتفاع الأسعار وادي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 2.41%.

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

لتبيان أثر سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر يتم استخدام إحدى الطرق القياسية المناسبة مثل نماذج VAR، نماذج VECM، منهجية ARDL وغيرها من النماذج، ويتوقف اختيار إحدى هذه الطرق بالدرجة الأولى على حجم العينة الذي يتطلب أن يكون كبيرا في تطبيق نماذج VAR، نماذج VECM، عكس منهجية ARDL التي لا تتطلب حجم عينة كبيرة، وبالدرجة الثانية على درجة تكامل المتغيرات الدراسة. وعليه، حتى تتمكن من تطبيق إحدى هذه الطرق القياسية، لابد أن نبدأ تحليلنا بتحديد الخصائص الزمنية لكل متغيرة على حدة. واختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية التي تعبر عن المتغيرات خلال الفترة (1995-2020) ساكنة أو يحكمها اتجاه عشوائي Stochastic Trend. ولتحديد ذلك سوف نقوم بتحليل جذور الوحدة للمتغيرات الداخلة في الدراسة.¹

المطلب الأول: الطريقة والأدوات

يتم في هذا المطلب التطرق إلى الطريقة المستخدمة والتعريف بالنموذج المستخدم في الدراسة.

أولا: الطريقة المستخدمة

لقياس أثر سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر باستخدام البيانات السنوية لسلاسل الزمنية خلال الفترة (1995-2020)، التي تحصلنا عليها من قاعدة البنك الدولي، وتماما مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي تجعل من العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL و كذا اختبار سببية Toda-Yamamoto.

1- متغيرات الدراسة

يتأثر التضخم بمجموعة من المتغيرات من بينها سعر الصرف، سعر الفائدة، العرض النقدي، حيث تم اختيار هذه المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وتمثل هذه المتغيرات في مايلي:

¹ بوداب سهام، بن جدو سامي، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 تحليل قياسي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 76.

- المتغير التابع: التضخم.
 - المتغيرات المفسرة: والمتمثلة في: سعر الصرف، سعر الفائدة.
 - المتغير الضابط: ويتم إدراج متغير العرض النقدي لتفادي أي تحيز في تقدير النموذج.
- وتم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية من قاعدة البنك الدولي.

2- وصف النموذج

لقياس أثر كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والعرض النقدي على التضخم يتم صياغة النموذج على النحو التالي:

$$INF = f(ER, NIR, M2).....(1)$$

$$NINF_t = \alpha + \beta_1 ER + \beta_2 NIR + \beta_3 M2 + \varepsilon_t.....(2)$$

حيث أن:

- INF: التضخم؛
- ER: سعر الصرف؛
- NIR: سعر الفائدة؛
- M2: العرض النقدي.

ونتيجة لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية، تم صياغة نموذج ARDL واختبار سببية Toda-Yamamoto بالصيغة اللوغاريتمية على النحو التالي:

$$LINF_t = \alpha + \beta_1 LER + \beta_2 LNIR + \beta_3 LM2 + \varepsilon_t.....(3)$$

ثانيا: منهجية القياس

وفي مايلي يتم تعريف بمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، اختبار السببية توداياماموتو Toda-Yamamoto.

1- تعريف بنموذج Ardl

تم تطوير منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL من قبل كل من Pesaran et pesaran (2001), Pesaran et Smith (1998), Pesaran et Shin (1999), Pesaran et al (2001)¹، تهدف هذه المنهجية إلى تحديد العلاقة الديناميكية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في الأجلين القصير والطويل²، وما يميز هذا الاختبار عن بقية الاختبارات بأنه لا يتطلب تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، ويتميز النموذج عن غيره من النماذج في مايلي:³

- قدرة على التمييز بين المتغيرات التوضيحية والمتعددة؛
 - التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي؛
 - المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة وكفاءة؛ لأنها تساهم في منع حدوث الارتباط الذاتي؛
 - يطبق هذا النموذج فيما إذا كانت المتغيرات مستقرة في قيمتها أي متكاملة من الرتبة $I(0)$ أو متكاملة من الرتبة واحد $I(1)$ أو من الرتبة نفسها؛
 - يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيراً؛
 - يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة البيانات؛
 - يمكن هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل في نفس المعادلة.
- تكون الصيغة العامة لنموذج ARDL مكونة من متغير تابع Y والعدد k من المتغيرات التفسيرية X_1, X_2, \dots, X_k على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta X_{kt-i} + \dots + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{2t-1} + \dots + \alpha_2 X_{1t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

¹ KHENDEK Samira, BOUNOUA Chaib, BENDJEDDOU Sami, Institutions, croissance et ressources naturelles en Algérie. Etude économétrique par le modèle ARDL, Les Cahiers du MECAS, V°17, N° 3, p 102.

² Othmane Lamzihri, Estimation de la loi d'Okun avec le modèle ARDL, International Journal Of Accounting, Finance, Auditing, Management & Economics, Volume 2, Issue 5, 2021, p 685.

³ رماش أحلام وفاء، أثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2017، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019، ص 67-68.

- C: الحد الثابت؛
- Δ : الفروق من الدرجة الأولى؛
- K: عدد المتغيرات؛
- q_1, q_2, \dots, q_k : فترات إبطاء للمتغيرات المفسرة x_1, x_2, \dots, x_k على التوالي؛
- P: فترة إبطاء المتغير التابع Y؛
- β : معامل العلاقة قصيرة الأجل؛
- α : معامل العلاقة طويلة الأجل؛
- ε_t : حد الخطي العشوائي.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين:

- فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات، والتي تتمثل في:

$$\alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$$

- الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات، والتي تتمثل في:

$$\alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0$$

ويمكن تلخيص المنهجية القياسية بواسطة نموذج ARDL في الخطوات التالية:

- التأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة (0) أو الدرجة الأولى فقط؛
- تحديد فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM؛
- تطبيق اختبار الحدود (Bounds Test) لمعرفة إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، نقوم بمقارنة إحصائية F statistic مع القيم الجدولية التي وضعها (Pesaran And Ai (2001) عند الحدود الدنيا والحدود العليا وعند حدود المعنوية ثابتة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث نميز بين ثلاثة حالات:
- إذا كانت F statistic أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- إذا كانت F statistic أقل من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

- إذا كانت F statistic بين قيم الحدين الأدنى والأعلى المقترحة للقيم الحرجة، فإن النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.
- إذا كانت النتائج إيجابية أي تثبت وجود علاقة تكامل مشترك يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل، فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)؛
- استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة السابقة لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات؛
- التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي؛
- تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL؛
- التأكد من استقرارية ديناميكية النموذج.

2- اختبار السببية توداياماموتو Toda-Yamamoto

تهدف دراسة السببية بين كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم في الجزائر نظريا إلى توضيح وفهم العلاقات السببية. إذ يؤدي هذا إلى إعطاء انعكاس جد مناسب لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما من الجانب العملي والتطبيقي فإنها تعتبر ضرورية من أجل تسهيل وإيجاد صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية المدروسة، فمعرفة اتجاه السببية مهم جدا إذ يساعد في توضيح العلاقات الاقتصادية، وبالتالي في الجانب الدراسة الاقتصادية القياسية لتحديد نوعية النموذج من طرق تقدير وتنبؤ إلى آخره، هناك جانب آخر والمتمثل في دراسة السببية وذلك نظرا لما تتمتع من خصائص، حيث تمكننا من معرفة العلاقة الموجودة بين متغيرات الشعاع و نوع اتجاه العلاقة السببية هل هي علاقة باتجاه واحد "unidirectional" أو باتجاهين "bidirectional" أو ليست هناك أي علاقة سببية "no causality"، ومن أشهر اختبارات السببية انتشارا سببية كل من Granger (1972) و Sims (1969) فقد عملا هذين الباحثين على تطوير مفهوم السببية، حيث تكون Z_t قد تكون دافع (سبب) لـ y_t وذلك إذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة معلومات عن Z_t خلال التحليل. ففي النموذج الخطي VAR تكون معادلة y_t كما يلي:

$$Y_t = \alpha + \rho_1 Y_{t-1} + \dots + \rho_k Y_{t-k} + Z'_{t-1} \gamma_1 + \dots + Z'_{t-k} \gamma_k + e_t$$

وتمثل كل من Z_t ، Y_t المتغيرين قيد الدراسة و e_t عبارة عن حد الخطأ العشوائي، t يعبر عن الزمن k, t عدد التأخيرات محددة بواسطة معيار Schwarz و Akaike، ويقوم اختبار السببية باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 = \gamma_1 = \gamma_2 = \dots = \gamma_k = 0$$

$$H_0 \neq \gamma_1 \neq \gamma_2 \neq \dots \neq \gamma_k \neq 0$$

حيث يتم التحقق من هذه الفرضيتين بالتحقق من اختبار "wald" ففي حالة قبول فرضية العدم نقول بأن Z_t لا تسبب في Y_t أي أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات أما في حالة رفض فرضية العدم H_0 ، وقبول الفرض بديل نستنتج وجود علاقة سببية Granger بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة H_1 ، فنستنتج وجود علاقة سببية لGranger، والعكس صحيح، أما في حالة كليهما مختلف معنويا عن الصفر فعلاقة السببية في هذه الحالة في كلا الاتجاهين.

ومن أهم الشروط لاستعمال كل من سببية Granger و Simes وغيرها هو استقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، لهذا الغرض اقترح كل من Yamamoto و Toda منهجية جديدة لتقدير السببية في حالة اختلاف درجة تكامل المتغيرات $I(0)$ ، $I(1)$ ، أو حتى $I(2)$ وذلك من خلال تقدير نموذج $VAR(p+d_{max})$ ، حيث يتم أولاً تحديد أعلى مستوى درجة التكامل بين المتغيرات d_{max} من خلال اختبار جذر الوحدة، ثم تحديد مستوى الابطاء K وفقاً لمعايير AIC و HQ و SC و FPF وتأكد من أن النموذج لا يعاني من المشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، أي لا بد من التأكد من استقرار النموذج، وخلو النموذج من المشاكل القياسية. وبعده نقوم باختبار سببية Toda-Yamamoto. ومن ثم نقوم بتقدير إحصائية «wald» التي تتبع توزيع كاي مربع بدرجة حرية مساوية لعدد المشاهدات، ويتم الاعتماد على تقنية نماذج الانحدار الغير مرتبطة ظاهرياً Seemingly Unrelated Regression في تقدير هذه الإحصائية، وتتم إجراء هذا الاختبار وفق ثلاث خطوات كما اقترحا كل من Yamamoto و Toda نوجزها في الشكل التالي:

- تحديد درجة التكامل الأكبر (d_{max}) بين المتغيرات باستعمال اختبار جذور الوحدة؛
- تحديد درجة التأخير الأمثل لتقدير نموذج؛
- اختبار السببية لغرانجر وفق نتائج تقدير نموذج $VAR(K+d_{max})$.¹

¹ بن صغير فاطمة الزهراء، تكنولوجيا الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القطب الجامعي قليعة، الجزائر، ص 148-150.

المطلب الثاني: استخدام الأساليب الكمية لتحديد العلاقة بين متغيرات محل الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1995-2020

في هذا الصدد يتم بناء نموذج قياسي للتعرف على أثر سعر الصرف، سعر الفائدة على المعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1995-2020 بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL لاختبار وجود علاقات في المدى القصير الطويل، وطريقة Toda- Yamamoto لاختبار اتجاه العلاقات السببية.

أولاً: تقدير نموذج Ardl

لقياس مدى تأثير كل من سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1995-2020 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. وكخطوة أولى تم اختبار استقرارية وسكون السلاسل الزمنية، وتم اختبار التكامل المشترك Test of Bounds، ثم إجراء الاختبارات التشخيصية للتأكد من صلاحية النموذج المستخدم في الدراسة، وفي الأخير تقدير معادلة تصحيح الخطأ.

ويمكن تقدير نموذج (ARDL) من المعادلة السابقة الذي يقيس العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل ويأخذ

الصيغة التالية:

$$\Delta \text{LINF}_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta \text{LINF}_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} \beta_{2i} \Delta \text{LER}_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} \beta_{3i} \Delta \text{LNIR}_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_3} \beta_{4i} \Delta \text{LM2}_{t-i} + \alpha_1 \text{LINF}_{t-1} + \alpha_2 \text{LER}_{t-1} + \alpha_3 \text{LNIR}_{t-1} + \alpha_4 \text{LM2}_{t-1} + \varepsilon_t$$

1- اختبار الاستقرارية وسكون السلاسل الزمنية (جذر الوحدة)

لتفادي الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Granger & Newbold, 1974)، ومن أجل تحديد طريقة التقدير المناسبة، لابد من إجراء اختبارات "جذر الوحدة" (Unit Root Test)، حيث تعاني غالبية السلاسل الزمنية من هذا الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Nelson & Plosser, 1982) و (Peter, 1986).

ولتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة يجب التأكد من استقرارها باستخدام اختبار الاستقرارية، وفي حالة عدم استقرارها نلجأ إلى استخدام الجذر الأحادي المساعد لكل متغيرة على حدى، وذلك باستخدام برنامج EViews.12، بغرض حل إشكالية الانحدار الزائف من خلال الاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF: Augmented Dickey-Fuller test statistic) واختبار فليب بيرون (PP: Phillips & Perron) لاختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية أو عدم

الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

احتوائها على جذر الوحدة، وذلك بمقارنة القيمة الجدولية مع القيمة (T) المحسوبة، فإذا كانت القيمة الجدولية أكبر من قيمة (T) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) فإن ذلك يعني عدم استقرار المتغير والعكس صحيح، بحيث¹:

H_0 : الفرضية الصفرية، احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة.

H_1 : الفرضية البديلة، عدم احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها مستقرة.

القيم الحاسمة t لاختبار الفرضية العدمية في كل اختبارات السابقة تعتمد على قيم MacKinnon (1996).

ولإجراء اختبار جذر الوحدة على عدة سلاسل تم استخدام اختبار (PP) كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-01): نتائج اختبار فيليبس بيرون Phillips-Perron

	Level			1 ^{er} différence	
		t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob
LINF	With Constant	-3.9912	0.0054	-7.369	0.0000
	With Constant & Trend	-3.859	0.0299	-7.341	0.0000
	Without Constant & Trend	0.0661	0.6946	-7.4015	0.0000
LER	With Constant	-0.08295	0.7931	-4.0100	0.0054
	With Constant & Trend	-1.6059	0.7615	-3.9343	0.0263
	Without Constant & Trend	2.7987	0.9978	-3.4365	0.0014
LNIR	With Constant	-6.134	0.0000	-2.7834	0.0756
	With Constant & Trend	-4.9387	0.0029	-4.7329	0.0105
	Without Constant & Trend	-2.1452	0.0332	-2.5553	0.013
LM2	With Constant	-3.8243	0.0079	-3.4215	0.0202
	With Constant & Trend	0.6671	0.9992	-6.8682	0.0000
	Without Constant & Trend	5.7747	1.0000	-1.6392	0.0944

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

أظهرت نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) الذي يكشف عن جذر الوحدة والموضحة في الجدول رقم (2-01) أن المتغير متغير سعر الفائدة مستقر عند الرتبة $I(0)$ أما باقي المتغيرات فهي غير مستقرة والمتمثلة في سعر الصرف والتضخم، وعند اخذ الفروق الأولى أصبحت هذه السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$ ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على وجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل (H_1) أي عدم وجود جذر الوحدة. وبعد التأكد من أن جميع المتغيرات الدراسة ليست متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، ومنه يمكن تطبيق منهجية Ardl.

¹ أويابة صالح، أثر عجز الميزانية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1980-2018.

مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 20، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2020، ص 7.

2- اختبار التوزيع الطبيعي

من أهم الشروط قبل بداية عملية التقدير، هو ضرورة اختبار التوزيع الطبيعي Test Normality لبواقي تقدير النموذج، ذلك من خلال إجراء ما يعرف باختبار Jarque & Bera, 1987 عبر قراءة مخرجات برنامج Eviews 12، ومن هذه المخرجات تأكد لنا قبول الفرض العدم (H_0) الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي، باعتبار أن قيمة احتمالية (Jarque-Bera) بلغت (Probability=0.09) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، كما أن قيمة اختبار Jarque & Bera بلغت (4.826543).

3- اختبار الحدود:

قبل عملية تقدير النموذج الرياضي لا بد من تحديد فترات الإبطاء المثلى.

3-1 تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج Ardl:

يقوم نموذج Ardl بتحديد فترات الإبطاء تلقائياً بالاعتماد على معيار (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعاً حيث يعتمد على أقل قيمة إحصائية في تحديد النموذج المناسب في الدراسة، وتبلغ قيمة هذا المعيار (2.00696)، ومنه النموذج (Ardl (1,0,0,0) هو النموذج الأمثل. كما هو مبين في الشكل والجدول الموالي:

الجدول رقم (2-02): تحديد فترة الإبطاء المثلى							الشكل رقم (2-02): تحديد فترة الإبطاء المثلى
Model Selection Criteria Table Dependent Variable: LINF Date: 05/10/22 Time: 20:43 Sample: 1995 2020 Included observations: 25							
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification	
54	-19.083517	2.006960	2.252388	2.072072	0.191481	ARDL(1,0,0,0)	
51	-18.334182	2.027848	2.322362	2.105983	0.198226	ARDL(1,0,1,0)	
48	-17.786240	2.065520	2.409119	2.156677	0.188955	ARDL(1,0,2,0)	
45	-18.915517	2.076293	2.370807	2.154428	0.158428	ARDL(1,1,0,0)	
53	-18.957671	2.079806	2.374319	2.157940	0.155467	ARDL(1,0,0,1)	
27	-18.963183	2.080265	2.374779	2.158400	0.155079	ARDL(2,0,0,0)	
24	-18.093218	2.091102	2.434701	2.182258	0.167940	ARDL(2,0,1,0)	
50	-18.232608	2.102717	2.446316	2.193874	0.158218	ARDL(1,0,1,1)	
42	-18.256139	2.104678	2.448277	2.195835	0.156566	ARDL(1,1,1,0)	
21	-17.263288	2.105274	2.497959	2.209453	0.175012	ARDL(2,0,2,0)	
39	-17.545515	2.128793	2.521478	2.232972	0.155379	ARDL(1,1,2,0)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

2-3 تقدير نموذج ARDL:

تبين نتائج الجدول رقم (2-03)، أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة ($P=0.012857$) أقل من من مستوى المعنوية المفترض (5%) ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي.

ولختبار مدى تفسير كل من سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم تم استعمال معامل التحديد حيث بلغت قيمتها $R^2=0.454876$ ، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 45.49% من التغيرات معدل التضخم في الجزائر، والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-03): نتائج تقدير نموذج ARDL

R-squared	0.454876
Prob (F-statistic)	0.012857

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

3-3 نتائج اختبار الحدود The Bound Test Approach to Co-integration:

للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم يتم استخدام اختبار التكامل المشترك بالاعتماد اختبار الحدود (F-Bounds Test) المطور من طرف (Pesaran, & Shin, & Smith, 2001).

الجدول رقم (2-04): نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)

عدد المتغيرات	قيمة الإحصائية	إحصائية الاختبار
3	6.85	إحصائية فيشر
القيم الحرجة للاختبار		
الحد الأعلى $I(1)$	الحد الأدنى $I(0)$	مستوى المعنوية
3.2	2.37	10%
3.67	2.79	5%
4.08	3.15	2.5%
4.66	3.65	1%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

أظهرت نتائج الجدول رقم (2-04) أن القيمة إحصائية لفيشر المحسوبة ($F=6.851059$) أكبر من القيمتين الجدولية للحد الأعلى ($I(0)=4.614$) و ($I(1)=5.966$) عند مستويات معنوية الإحصائية 1%، 5%، 10%، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل (H_1)

الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي وجود علاقة طويلة المدى بين كل من سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم.

4-3 الاختبارات التشخيصية:

لتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية تم اجراء اختبارات التالية:

- **مشكل الارتباط الذاتي:** والذي سنكشف عليه باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation و LM Test، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-05): نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	(0.635114)	Prob. F(2,18)	0.5413
Obs*R-squared	(1.647916)	Prob. Chi-Square(2)	0.4387

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

بينت نتائج الجدول رقم (2-05) أن قيمة احتمالية $(\text{Prob.F}(2,18)=0.5413)$ ، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، أي أن احتمالية F غير معنوية، ما يعني قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل (H_1) التي تنص على وجود مشكل الارتباط الذاتي، أي أن تباين ومنه النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- **عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test: ARCH):**

الجدول رقم (2-06): نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	(0.195574)	Prob. F(1,22)	0.6626
Obs*R-squared	(0.211473)	Prob. Chi-Square(1)	0.6456

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

تشير نتائج اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) أن قيمة احتمالية الاختبار (Porob) $F(1,22)=0.6626$ غير معنوية عند مستوى المعنوية (5%)، ما يعني قبول الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود تجانس بين التباينات، ورفض الفرض العدم (H_0) ما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM):

يعتبر هذا الاختبار من الاختبارات البعدية كذلك، أي التي يتم تطبيقها بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL ويهدف هذا الاختبار إلى اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، و يطبق هذا الاختبار على بواقي النموذج وذلك بالاستعانة باختبارين هما:

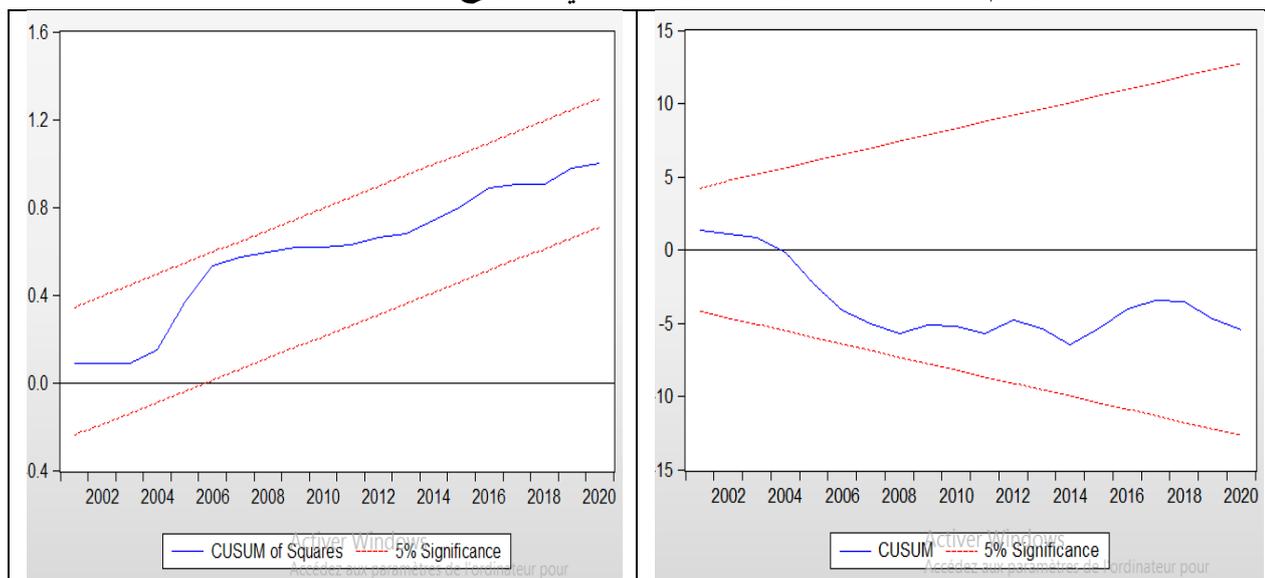
- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM) ؛

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUMSQ).

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%. أما إذا وقع الكل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% فتكون هذه المعاملات غير مستقرة.¹

¹ بن صغير فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الشكل رقم (2-03): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

بينت نتائج اختبار (CUSUM & CUSUMSQR)، أن الشكل البياني لإحصاء الاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، ما يؤكد استقرارية المعلمات النموذج المقدر القصير والطويل المدى، أي وجود استقرار هيكلي في النموذج عبر فترة الدراسة.

- اختبار (Ramsey RESET: Regression Error Specification Test):

ويتعلق اختبار Ramsey Reset بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

الجدول رقم (2-07): اختبار (Ramsey RESET: Regression Error Specification Test):

Ramsey RESET Test			
Equation: EQ01			
Specification: LNINF LNINF(-1) LNER LNNIR LNM2 C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.376323	19	0.7108
F-statistic	0.141619	(1, 19)	0.7108
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.053006	1	0.053006
Restricted SSR	7.164414	20	0.358221
Unrestricted SSR	7.111408	19	0.374285

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

أظهرت نتائج اختبار Ramsey Reset أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (Prob.=0.7108)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية (H_0) القائلة بأن النموذج موصوف بشكل جيد، مما يعني ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

4- معامل تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (2-08): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNINF)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/24/22 Time: 07:42
Sample: 1995 2020
Included observations: 25

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-1.120350	0.174743	-6.411424	0.0000
R-squared	0.626530	Mean dependent var		-0.100403
Adjusted R-squared	0.626530	S.D. dependent var		0.894039
S.E. of regression	0.546367	Akaike info criterion		1.668127
Sum squared resid	7.164414	Schwarz criterion		1.716883
Log likelihood	-19.85159	Hannan-Quinn criter.		1.681650
Durbin-Watson stat	2.036896			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

تبين نتائج الجدول رقم (2-08) تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يكشف عن سرعة عدوة (المتغير التابع) معدل التضخم نحو قيمته التوازنية في المدى الطويل، وتبلغ قيمة هذا المعامل (1.12) = $CointEq(-1)$ ، وهو معنوي إحصائياً ($P=0.00000$) عند مستوى 5% كما أن إشارته سالبة (-)، مما يعني وجود علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم. وتشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ أن معدل يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 1.12%، أي عند انحراف أو اختلال في معدل التضخم عن القيمة التوازنية في الفترة (t-1) سيتم تصحيح هذا الانحراف في الفترة (t) بنسبة 1.12%.

ثانياً: اختبار التطبيقي لسببية تودا ياماموتو Toda-Yamamoto:

تم التطرق سابقاً إلى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وأظهرت النتائج أن سعر الفائدة مستقر عند المستوى أما باقي المتغيرات فهي مستقرة من الدرجة الأولى، حيث لا يمكن في هذه الحالة إجراء اختبار جوهانسن. وتعد مرحلة

الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

تحديد فترة الإبطاء للنموذج الخطوة الثانية، إذ يعتمد ذلك على معايير Akaike و FPF و Schwarz ومؤشر

Hannah-Quinn

1- تحديد فترة الإبطاء المثلى:

الجدول رقم (2-09): تحديد فترة الإبطاء لنموذج VAR:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNINF LNER LNNIR LNM2
Exogenous variables: C
Date: 04/24/22 Time: 08:26
Sample: 1995 2020
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-16.89922	NA	6.71e-05	1.741602	1.937944	1.793691
1	108.4746	198.5085*	7.57e-09*	-7.372882*	-6.391171*	-7.112434*
2	117.0935	10.77365	1.59e-08	-6.757792	-4.990711	-6.288985

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

أظهرت نتائج فترة الإبطاء حيث تحصلنا على أن عدد الفجوات الأمثل هو 1 .

2- نتائج اختبار سببية Toda- Yamamoto:

بعد تحديد درجة الإبطاء المثلى وقد وجدناه 1 كما تم تأكد سابقا من استقرارية النموذج وبما أن السلاسل الزمنية غير مستقرة من نفس الدرجة لا يمكن إجراء اختبار جوهانسن، كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، يمكن التطرق مباشرة لتقدير سببية Toda- Yamamoto دون التطرق مرة أخرى إلى اختبار استقرارية النموذج والاختبارات التشخيصية والنتائج السببية تم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10): نتائج اختبار سببية Toda- Yamamoto

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 05/11/22 Time: 17:27

Sample: 1995 2020

Included observations: 25

Dependent variable: LINF

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LER	3.271753	1	0.0705
LNIR	3.716220	1	0.0539
LM2	5.602071	1	0.0179
All	5.749354	3	0.1245

Dependent variable: LER

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LINF	0.414458	1	0.5197
LNIR	3.520021	1	0.0606
LM2	2.739311	1	0.0979
All	4.594560	3	0.2040

Dependent variable: LNIR

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LINF	0.874249	1	0.3498
LER	0.324230	1	0.5691
LM2	0.111614	1	0.7383
All	2.633617	3	0.4516

Dependent variable: LM2

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LINF	11.77749	1	0.0006
LER	0.778784	1	0.3775
LNIR	0.720623	1	0.3959
All	17.00461	3	0.0007

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

بينت نتائج الجدول ما يلي:

توجد علاقة سببية ثنائية طويلة الأجل بين العرض النقدي ومعدل التضخم في حين لا توجد علاقة سببية بين

باقي المتغيرات.

المطلب الثالث: نتائج تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية

ولتحليل العلاقة القصيرة والطويلة المدى يمكن التعبير عنهما وقف الصيغة الموالية والمستخرجة من الجدول رقم

(11-2):

الجدول رقم (11-2): تقدير العلاقة القصيرة والطويلة المدى

Dependent Variable: LINF
Method: ARDL
Date: 05/11/22 Time: 11:47
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LER LNIR LM2
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 54
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LINF(-1)	-0.120350	0.206066	-0.584037	0.5657
LER	-2.175031	0.903703	-2.406798	0.0259
LNIR	3.586426	1.220609	2.938227	0.0081
LM2	1.066051	0.320012	3.331281	0.0033
C	-33.29401	10.00547	-3.327580	0.0034

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LER	-1.941385	0.765272	-2.536855	0.0196
LNIR	3.201166	0.805269	3.975274	0.0007
LM2	0.951534	0.238405	3.991242	0.0007
C	-29.71751	6.882148	-4.318058	0.0003

EC = LINF - (-1.9414*LER + 3.2012*LNIR + 0.9515*LM2 -29.7175)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

يمكن التعبير عن العلاقة قصيرة المدى على النحو التالي:

$$D(LINF) = -33.294013303492 - 1.120349967847 * LINF(-1) - 2.175030788788 * LER^{**} + 3.586426387546 * (LINF - (-1.94138515 * LER(-1) + 3.20116614 * LNIR(-1) + 0.95153387 * LM2(-1) - 29.71751172)) + 1.066050944561 * LM2^{**}$$

الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

نلاحظ من المعادلة العلاقة القصيرة والطويلة المقدرة أعلاه مايلي:

يظهر التضخم من خلال نتائج الجدول أعلاه بأنها مرنة بالنسبة لمتغيراتها التفسيرية في المدى القصير والطويل.

أشارت النتائج المدى القصير إلى:

- أن الزيادة في أسعار الصرف LER بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير بنسبة 2.18 %، أي أن الزيادة في أسعار الصرف بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير بنسبة 2.18 %.
- أن الزيادة في أسعار الفائدة LNIR بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في المدى القصير بنسبة 3.59 %، أي أن الزيادة في أسعار الفائدة بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير بنسبة 3.59 %.
- أن الزيادة في العرض النقدي LM2 بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في المدى القصير بنسبة 1.07 %، أي أن الزيادة في العرض النقدي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير بنسبة 1.07 %.

كما يمكن التعبير العلاقة طويلة المدى عنها وقف الصيغة الموالية والمستخرجة من الجدول رقم (2-11):

$$EC = LINF - (-1.94 * LER + 3.2015 * LNIR + 0.95 * LM2 - 29.72)$$

أظهرت النتائج المدى الطويل مايلي:

- أن الزيادة في أسعار الصرف LER بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في معدلات التضخم في المدى الطويل بنسبة 1.94 %، أي أن الزيادة في أسعار الصرف بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في معدلات التضخم في المدى الطويل بنسبة 1.94 %.
- ترجع العلاقة العكسية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر إلى أن معظم صادرات الحكومة الجزائرية نفطية والتي يتم تسعيرها بالدولار الأمريكي، إذ يؤدي ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي إلى زيادة العرض وانخفاض الطلب العالمي على السلع الأولية كالبتروول، الغاز، الخ، مما يؤدي الى تراجع أسعار هذه السلع وبالتالي تنخفض الإيرادات الكلية تسبب عجز في ميزان المدفوعات وعجز الميزانية العامة. أما انقطاع سلاسل التوريد وزيادة تكاليف النقل والتأمينات خاصة خلال جائحة كورونا يؤدي إلى انخفاض التضخم المستورد وكذا تضخم مواد و سلع المصنعة ونصف المصنعة.

الفصل الثاني: أثر أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

- أن الزيادة في أسعار الفائدة LNIR بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في المدى الطويل بنسبة 3.20 %، أي أن الزيادة في أسعار الفائدة بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في معدلات التضخم في المدى الطويل بنسبة 3.20 % . ويستمر أثرها في المدى الطويل حتى تصل إلى 3.20%. أي يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي يقل الإنتاج أي العرض أقل من الطلب، ومنه يزداد الأسعار السلع والخدمات ويحدث التضخم خاصة في زمن كورونا.
 - أن الزيادة في العرض النقدي LM2 بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في المدى الطويل بنسبة 0.59 %، أي أن الزيادة في العرض النقدي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في معدلات التضخم في المدى الطويل بنسبة 0.59 % . وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينها:
 - معاناة المؤسسات العمومية من قصور حيث تعتمد على الاقتراض كآلية وحيدة فقط لتمويل استثماراتها حيث تهدف إلى الإنتاج أكثر من تحقيق الأرباح وعليه فإن دور المؤسسات العمومية اثر سلبي حيث غابت فيه المنافسة أما الائتمان فلم يقدم وفقا لمعايير تجنبه المخاطرة ومع غياب نشاط البنك المركزي الذي لم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى وسيلة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة؛
 - السياسات النقدية التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية؛
 - وارتفاع تكاليف المواد الأولية ونقص الإنتاج؛
 - عدم الموائمة الآنية بين التدفقات النقدية والحقيقة.
- وهذه نتيجة تتوافق مع اختبار سببية Toda- Yamamoto.

خلاصة الفصل

مما سبق يمكن القول أن ظاهرة التضخم في الجزائر أحد أكبر المشاكل النقدية والاقتصادية وزادت حدتها نظرا للطبيعة الريعية لاقتصادها، الذي خلق مظهر من مظاهر التبعية الخارجية في الاقتصاد الوطني، وتنبع هذه التبعية من طبيعة بنية الاقتصاد الوطني والتي تعتمد هذه البنية على إنتاج وتصدير السلع الأولية، هذا ما يمثل انتقال التضخم عبر قنوات سلعية ونقدية كسعر الصرف وسعر الفائدة.

وأظهرت نتائج القياسية ما يلي:

- يعتبر سعر الفائدة LNIR من أهم المتغيرات التي تأثر على التضخم في الجزائر في المدى القصير والطويل حيث توجد علاقة طردية بين سعر الفائدة والتضخم أي أن الزيادة في أسعار الفائدة بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في المدى القصير بنسبة 3.59%، ويستمر أثرها في المدى الطويل حتى تصل إلى 3.20%؛
- يتموقع سعر الصرف LER كثاني متغير يؤثر على معدلات التضخم في الجزائر في المدى القصير والطويل في الجزائر حيث توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم. أي أن الزيادة في سعر الصرف بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير بنسبة 2.18%، ويستمر أثرها في المدى الطويل حتى تصل إلى 1.94%؛
- وفي المرتبة الثالثة نجد العرض النقدي LM2 التضخم في الجزائر في المدى القصير والطويل في الجزائر حيث توجد علاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم، أي أن الزيادة في العرض النقدي LM2 بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في المدى القصير بنسبة 1.07%؛
- توجد علاقة سببية ثنائية طويلة الأجل بين العرض النقدي ومعدل التضخم في حين لا توجد علاقة سببية بين باقي المتغيرات.

الخاتمة

الخاتمة

الهدف من هذه الدراسة هو إبراز تأثير كل من أسعار الصرف وأسعار الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)، إن ظاهرة التضخم تنصدر الاهتمام وتفكير الباحثين وتعتبر من أكثر المشاكل التي تعيق التحليل والتفسير إلى يومنا هذا ولهذا فان التضخم يتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية وتختلف حدتها باختلاف الظروف الاقتصادية للبلد ويعد التضخم أحد المؤشرات الأساسية لمدى قدرة الدولة على التحكم في اوضاع الاقتصاد الكلي ويشار التي ظاهرة التضخم عبر ارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية منها سعر الصرف وسعر الفائدة

نتائج الدراسة النظرية:

- يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع في الأسعار المحلية، مما يؤثر على ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة، وبالتالي يفقد بعض المكاسب التنافسية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة؛

- من أهم النظريات التي درس تأثير سعر الفائدة على التضخم نجد النظرية التقليدية التي تعتبر المدخل الرئيسي لهذا الأثر، حيث يقيم هذه النظرية أثر سعر الفائدة على الادخار كمدخل للحد من التضخم إذ تلجأ السلطات النقدية إلى رفع سعر الفائدة مستندة في ذلك إلى الأثر الموجب لسعر الفائدة على الادخار، على اعتبار أن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي امتصاص جزء من المعروض النقدي الفائض في الاقتصاد مما يحد من التضخم باعتباره ظاهرة نقدية بحتة، وبالتالي فإن العلاقة بينهما عكسية؛

- أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة مستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وانخفاض كالم من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف الأجنبي للارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

نتائج الدراسة القياسية:

من خلال الدراسة القياسية تم التوصل إلى مايلي:

- أن الزيادة في سعر الصرف LNER بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير بنسبة 2.18 %، ويستمر أثرها في المدى الطويل حتى تصل إلى 1.94%. أن الزيادة في أسعار الفائدة

- LNIR بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في المدى القصير بنسبة 3.59%، ويستمر أثرها في المدى الطويل حتى تصل إلى 3.20%.
- أن الزيادة في العرض النقدي LNM2 بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في المدى القصير بنسبة 1.07%، ويستمر أثرها في المدى الطويل حتى تصل إلى 0.59%.
- بلغ تقدير نموذج تصحيح الخطأ قيمته التوازنية في المدى الطويل، وتبلغ قيمة هذا المعامل $\text{ointEq}(-1) = (1.12)$ ، وهو معنوي إحصائياً عند مستوى 5% كما أن إشارته سالبة (-)، مما يعني وجود علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم. وتشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ أن معدل يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 1.12%، أي عند انحراف أو اختلال في معدل التضخم عن القيمة التوازنية في الفترة (t-1) سيتم تصحيح هذا الانحراف في الفترة (t) بنسبة 1.12%.

توصيات:

- تجنب اعتماد المؤسسات العمومية على الاقتراض؛
- تجنب تخفيض العملة؛
- عدم الاعتماد على السياسة النقدية في معالجة التضخم؛
- التقليل من الإصدار النقدي
- تجنب ارتفاع الأسعار المحلية للسلع مما ينعكس على التقليل من المضاربة؛
- محاربة الاحتكار؛
- على الدولة من رفع سعر الفائدة للتقليل من التضخم؛
- تشجيع الاستثمار المحلي؛
- تحقيق التوازن بين التدفقات الآنية النقدية والحقيقية؛

أفاق الدراسة:

- أثناء دراستي لهذا الموضوع أثر تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف على التضخم في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة 2020/1995 اتضحت فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية عديدة تستدعي من الباحثين الاقتصاديين البحث فيها من جانب القياسي ومن هادا الصياغ يمكن التوسيع هدا البحث مستقبلا:
- دراسة العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي؛
- دور متغيرات الاقتصاد الكلي في تحديد سعر الفائدة وسعر الصرف؛
- أثر التقلبات سعر فائدة وسعر الصرف على الميزان المدفوعات؛
- أثر سعر الصرف والتضخم على الاستثمار الأجنبي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب

1. إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عرفيات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان -الأردن، 1999.
2. بروق جمال الدين، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن -عمان، 2016.
3. بن الزاوي عبد الرزاق، سعر الصرف الحقيقي التوازني، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
4. خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
5. خلفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
6. دويدار محمد، الفولى أسامة، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
7. سامر عبد الهادي، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
8. السيد عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصاد الكلي، النهضة العربية، القاهرة، 2002.
9. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011.
10. شكري ماهر كنج، عوض مروان، المالية الدولية -العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.
11. شيقري نوري موسى، وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.
12. صيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان، 2013.
13. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
14. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
15. عباس علي، إدارة الأعمال الدولية -المدخل العام-، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2009.

16. عبد الجبار الموسوي صفاء، طه مهدي محمود، التضخم والتنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2015.
17. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
18. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2007.
19. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2001.
20. كاظم جاسم علي العيساوي، محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
21. كراحة عبد الحليم، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
22. لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت- لبنان، 2010.
23. مايع شبيب الشمبري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة والنشر، 2015.
24. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2006.
25. محمد طاقة، وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
26. محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
27. محمدى فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.
28. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2007.
29. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
30. مرغيث عبد الحميد، النقود والتمويل الدولي، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2019.
31. هيثم عيسى، وآخرون، الاقتصاد الدولي، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 2013.

ب. أطروحات ومذكرات

32. أحمد رمضان نعمة الله، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
33. أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

34. أويابة صالح، آثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم دراسة حالة دول المغرب العربي 1970-2018، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2019.
35. بن صغير فاطمة الزهراء، تكنولوجيا الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه علوم في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القطب الجماعي قليعة، الجزائر.
36. بوسلف صباح، جري فاطمة الزهراء، السياسة النقدية ودورها في استهداف معدلات التضخم في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل، الجزائر، 2021.
37. بوصاق حليلة، مرور ربيحة، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر 2000-2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2019.
38. تمار أمين، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر-، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018.
39. جلييلة بن عزة، تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للجزائر للفترة (1990-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2020.
40. رشيدة حسييس، معدل التضخم في الجزائر بين النظري والواقع (2001-2015)، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016.
41. رماش أحلام وفاء، أثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2017، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019.
42. سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
43. قسيميوري كافية، السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي)، التضخم والبطالة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021.

ج. المؤتمرات والملتقيات

44. بن عزة محمد، بوهنة كلثوم، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار و العلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية و العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، الجزائر، يومي 29/28 أكتوبر 2013.
45. شبيبي عبد الرحيم، محددات التضخم بالجزائر: دراسة تطبيقية، الملتقى الوطني الثاني حول: " التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، الجزائر، 2013.

د. المقالات والبحوث

46. ادبوب سارة، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الشادلي بن جديد -الطارف، الجزائر، 2021.
47. أويابة صالح، أثر عجز الميزانية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1980-2018، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 20، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2020.
48. أويابة صالح، خليل عبد الرزاق، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2016، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2018.
49. أويابة صالح، خليل عبد الرزاق، أثر تغيرات في سعر الصرف على التضخم المحل دراسة حالة الجزائر 1990-2016، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة الأغواط، الجزائر، 2018.
50. برنة عبد العزيز، شربي محمد الأمين، تغيرات سعر الفائدة وأثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 10، العدد 01، جامعة طاهري محمد-بشار، الجزائر، 2021.
51. بن سمينة دلال، خليفة عائشة، تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 33 (02)، جامعة زيان عاشور بالحلقة، الجزائر، 2017.
52. بن عزة جلييلة، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2006-2014)، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 01، العدد 12، جامعة باتنة 01، 2017.
53. بن عزة جلييلة، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2006-2014)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، الجزائر، 2017.

54. بن يوسف خلف الله، وآخرون، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين النمو الاقتصادي وسعر الفائدة الحقيقي في ظل سياسة التحرير المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2015، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 05، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر، 2021.
55. بوداب سهام، بن جدو سامي، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 تحليل قياسي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2021.
56. بودالي سليمان، بشكير عابد، تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر للفترة 1990-2019، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة غرداية، الجزائر، 2021.
57. طوير أمال، مختاري عبد الجبار، أثر سعر الفائدة، معدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2018، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر، 2021.
58. عقي لخضر، أثر سعر الحقيقي على الادخار دراسة قياسية لحالة الجزائر 1994-2018، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة طاهري محمد-بشار، الجزائر، 2020.
59. لكصاسي مرمة، قرقب مارك، العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1995-2019، مجلة الدراسات المالية المحاسبية، المجلد 12، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر، 2021.
60. موساوي أمال، جاب الله مصطفى، أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ. باللغة الفرنسية

61. KHENDEK Samira, BOUNOUA Chaib, BENDJEDDOU Sami, Institutions, croissance et ressources naturelles en Algérie. Etude économétrique par le modèle ARDL, Les Cahiers du MECAS, V°17, N° 3,2020.

ب. باللغة الانجليزية

62. Adam Hamilton, Understanding Exchange Rates and Why They Are Important, RESERVE BANK OF AUSTRALIA, BULLE TIN-DECEMBER 2018.
63. Othmane Lamzihri, Estimation de la loi d'Okun avec le modèle ARDL, International Journal Of Accounting, Finance, Auditing, Management & Economics, Volume 2, Issue 5, 2021.
64. Thomas A. Pugel, international economics, sixteenth edition, McGraw-Hill Education, U.S.A, 2016.

65. ZAKARIA BELAIDI, The Effect of Dinar Exchange Rate Fluctuations on the Balance of Payments in Algeria Quantitative study (1992 - 2018), Revue des sciences humaines, Vol 08, Number 01, l'université Oum El Bouaghi,2021.
-

الملاحق

ملحق رقم (01): نتائج اختبار فليبس بيرون Phillips-Perron

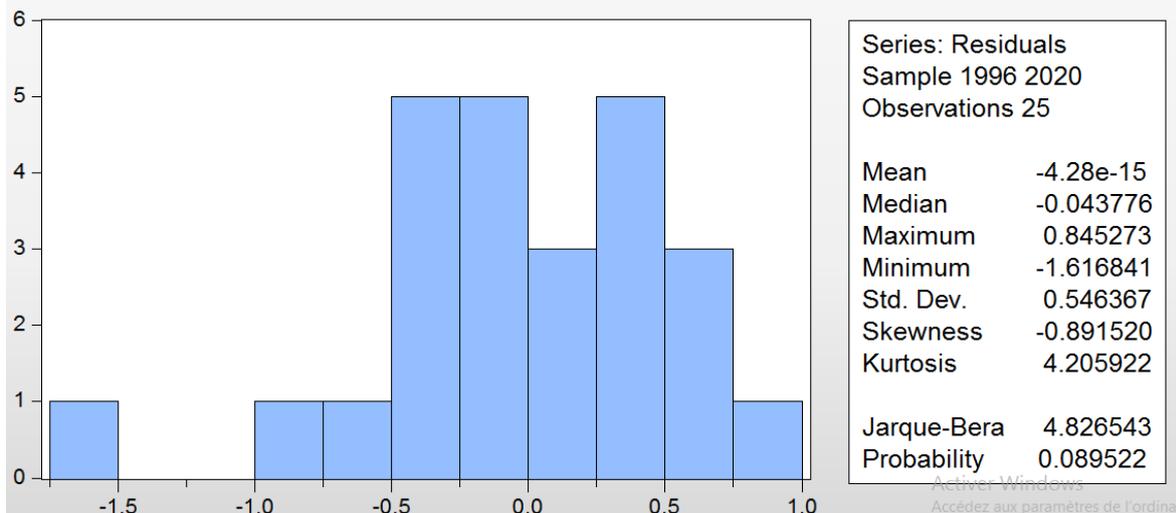
UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
<u>At Level</u>					
		LINF	LER	LNIR	LM2
With Constant	t-Statistic	-3.9912	-0.8295	-6.1340	-3.8243
	Prob.	0.0054	0.7931	0.0000	0.0079
		***	n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8590	-1.6059	-4.9387	0.6671
	Prob.	0.0299	0.7615	0.0029	0.9992
		**	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0661	2.7987	-2.1452	5.7747
	Prob.	0.6946	0.9978	0.0332	1.0000
		n0	n0	**	n0
<u>At First Difference</u>					
		d(LINF)	d(LER)	d(LNIR)	d(LM2)
With Constant	t-Statistic	-7.3690	-4.0100	-2.7834	-3.4215
	Prob.	0.0000	0.0054	0.0756	0.0202
		***	***	*	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.3410	-3.9343	-4.3729	-6.8682
	Prob.	0.0000	0.0263	0.0105	0.0000
		***	**	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.4015	-3.4365	-2.5553	-1.6392
	Prob.	0.0000	0.0014	0.0130	0.0944
		***	***	**	*

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
 b: Lag Length based on SIC
 c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

ملحق رقم (02): اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

ملحق رقم (03): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LINF
 Method: ARDL
 Date: 05/18/22 Time: 21:48
 Sample (adjusted): 1996 2020
 Included observations: 25 after adjustments
 Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (2 lags, automatic): LER LNIR LM2
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 54
 Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LINF(-1)	-0.120350	0.206066	-0.584037	0.5657
LER	-2.175031	0.903703	-2.406798	0.0259
LNIR	3.586426	1.220609	2.938227	0.0081
LM2	1.066051	0.320012	3.331281	0.0033
C	-33.29401	10.00547	-3.327580	0.0034
R-squared	0.454876	Mean dependent var	-3.323894	
Adjusted R-squared	0.345852	S.D. dependent var	0.740009	
S.E. of regression	0.598515	Akaike info criterion	1.988127	
Sum squared resid	7.164414	Schwarz criterion	2.231903	
Log likelihood	-19.85159	Hannan-Quinn criter.	2.055740	
F-statistic	4.172231	Durbin-Watson stat	2.036896	
Prob(F-statistic)	0.012857			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

ملحق رقم (04): نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
			Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.851059	10%	2.37	3.2	
k	3	5%	2.79	3.67	
		2.5%	3.15	4.08	
		1%	3.65	4.66	
Actual Sample Size	25		Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586	
		5%	3.272	4.306	
		1%	4.614	5.966	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

ملحق رقم (05): نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.635114	Prob. F(2,18)	0.5413
Obs*R-squared	1.647916	Prob. Chi-Square(2)	0.4387

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

ملحق رقم (06): نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.195574	Prob. F(1,22)	0.6626
Obs*R-squared	0.211473	Prob. Chi-Square(1)	0.6456

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12